

Distr.: General
22 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية عن أعمال دورتها الخامسة**

الرئيس - المقرر: عبد الصمد منتي (جنوب أفريقيا)

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمقرري مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ و ٣٠/١٠ و بقراره ٢١/٦. والتقرير موجز للمداولات والمناقشات التي جرت أثناء انعقاد الدورة الخامسة للجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية. ونظرت اللجنة أثناء الدورة في الاستبيان الذي بعثته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفي الموجز الذي أعده الرئيس - المقرر للردود المقدمة على الاستبيان بشأن مسألة كره الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية، وذلك عملاً بقرار المجلس ٣٠/٢١. وبفضل المساهمات المقدمة من عدة خبراء في الميادين ذات الصلة، دارت مناقشات موضوعية بشأن المسائل المتعلقة بـ "كره الأجانب"، وإنشاء وتحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومنع ظهورها، وبشأن "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري". وقُدمت أثناء الجلسة معلومات محدّثة عن التطورات ذات الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

* عُميت مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

** تأخر تقديمه.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-13823 100614 120614



* 1 4 1 3 8 2 3 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولاً - مقدمة.....
٣	١٦-٢	ثانياً - تنظيم الدورة.....
٣	٣	ألف - الحضور.....
٣	٤	باء - افتتاح الدورة.....
٣	٦-٥	جيم - انتخاب الرئيس - المقرر
٤	٧	دال - إقرار جدول الأعمال.....
٤	١٦-٨	هاء - تنظيم العمل.....
٦	٣٦-١٧	ثالثاً - مناقشة الاستبيان التي جرت عملاً بالفقرة ٤ من قرار المجلس ٣٠/٢١
١٣	٤٥-٣٧	رابعاً - مناقشة موضوع "كره الأجانب".....
١٥	٥٥-٤٦	خامساً - مناقشة موضوع "إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنع ظهورها.....
١٧	٦٢-٥٦	سادساً - مناقشة موضوع "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"
١٩	٦٧-٦٣	سابعاً - معلومات محدّثة بشأن التطورات العالمية والإقليمية ذات الصلة
٢٠	٧٤-٦٨	ثامناً - مناقشة المواضيع الجديدة أو الإضافية
٢٢	٨٤-٧٥	تاسعاً - اعتماد التقارير

Annexes

I.	Summary of the expert presentations and initial discussions on the topics of “Xenophobia” and “Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”	26
II.	Agenda.....	41
III.	List of attendance.....	42
IV.	Programme of work.....	43

أولاً - مقدمة

١ - تقدم اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية هذا التقرير عملاً بالمقررين ١٠٣/٣ و ٣٠/١٠ وبالقرار ٢١/٦ لمجلس حقوق الإنسان.

ثانياً - تنظيم الدورة

٢ - عقدت اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية دورتها الخامسة في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، ونظمت اللجنة أربع عشرة جلسة أثناء الدورة.

ألف - الحضور

٣ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء، ومراقبون عن الدول غير الأعضاء، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

باء - افتتاح الدورة

٤ - افتتح السيد يوري بويتشينكو، رئيس وحدة مكافحة التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الجلسة الأولى للدورة الخامسة للجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأشار إلى أن المجلس طلب من المفوضية في قراره ٣٠/٢١ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ توزيع استبيان، في حدود الموارد المتاحة، من أجل جمع معلومات بشأن ثلاثة مواضيع ناقشتها اللجنة المخصصة في دورتها الرابعة ووردت في تقريرها عن تلك الدورة (A/HRC/21/59). وذكر أن موجز الردود الذي أعده الرئيس - المقرر والردود الأصلية المقدمة على الاستبيان متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية. وأشار إلى أن الرئيس - المقرر عقد عدة اجتماعات مع المنسقين الإقليميين بعد الدورة الرابعة من أجل التواصل معهم والتحضير للدورة الخامسة، وأعرب عن أمله في أن يستمر الحوار البناء أثناء الدورة.

جيم - انتخاب الرئيس - المقرر

٥ - انتخبت اللجنة المخصصة في جلستها الأولى عبد الصمد منتي، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيساً - مقررًا لها بالتركية. وقال في ملاحظاته التمهيدية الموجزة إن اللجنة ستواصل مناقشة القضايا باتباع النهج التدريجي الذي اعتمدته في الدورات السابقة. وهو ما أتاح للجنة فرصة لمواصلة دراسة وفهم القضايا التي ستطرح

للقاش، فضلاً عن الصلة بين ولاية اللجنة والفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسيتم أيضاً عرض مواضيع أخرى للنظر فيها من جانب اللجنة.

٦- واستناداً إلى توافق الآراء الذي تحقق في الدورة السابقة، شجع اللجنة على مواصلة التركيز على محنة الضحايا وضمان الاحترام غير المشروط لكرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، اعتبر أن من المفيد استكشاف إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي للتصدي لمسألة كره الأجانب، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير قوية. وأعرب عن أمله في أن تبذل اللجنة قصارى جهدها لإنجاز ولايتها، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة وهادفة لمعالجة الموضوع المهم للغاية المعروض عليها.

دال - إقرار جدول الأعمال

٧- أقرت اللجنة المخصصة جدول أعمال دورتها الخامسة خلال الجلسة الأولى من الدورة.

هاء - تنظيم العمل

٨- في الجلسة الأولى للجنة، قدم الرئيس - المقرر مشروع برنامج العمل. وأشار إلى إدخال بعض التعديلات في مرحلة لاحقة بعد استلام التأكيد النهائي من بعض مقدمي العروض المتبقين. واعتمد برنامج العمل (الوارد في المرفق الرابع) في الجلسة الأولى. ودعا الرئيس - المقرر تقديم بيانات عامة عن الدورة.

٩- وتحدث ممثل غابون باسم المجموعة الأفريقية مسلطاً الضوء على الحاجة إلى معايير تكميلية إضافية كمسألة ذات أولوية عالية من أجل تعزيز القوانين الوطنية والدولية لمكافحة العنصرية. وأعربت المجموعة عن سرورها لأن اللجنة ستركز على مواضيع محددة تتمثل في كره الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأضاف أنه ينبغي عدم التهاون في ضمان تصدي القانون الدولي لهذه الولايات، ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعرب عن أسفه لوجود مظاهر جديدة ومثيرة للقلق بعد مرور اثني عشر عاماً على اعتماد الاتفاقية، ولأن المسؤولين عن الممارسات العنصرية وكره الأجانب هم في كثير من الأحيان أشخاص على أعلى مستويات السلطة، ولأن الأشخاص من أصول أفريقية هم الضحايا في كثير من الأحيان. ووفقاً لما أوصي به في الفقرة ١٩٩ من الاتفاقية، من المهم تعزيز القوانين والنظم القانونية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحديد تعريف واضح ودقيق لمسألة كره الأجانب.

١٠- وذكر الاتحاد الأوروبي أن تأخر التحضير للدورة، التي أُعيدت جدولتها من نيسان/أبريل ٢٠١٤، لا تفضي إلى تحقيق توافق في الآراء. وذكر أن ملخص الردود على الاستبيان أُتيح في الأسبوع السابق ولم تراعى الشفافية في اختيار الخبراء. وذكر أيضاً عدم موافقة الاتحاد الأوروبي على البند ٨ من برنامج العمل بشأن المعلومات المحدثة عن التطورات العالمية والإقليمية ذات الصلة، لأنه لا يناسب ولاية اللجنة. وأكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مشيراً إلى أن التنفيذ الكامل لا يزال يواجه عقبات في الكثير من البلدان، وينبغي إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعال للصكوك القائمة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

١١- وأشارت مصر إلى أن الحاجة إلى اتباع نهج شامل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشمل اتخاذ تدابير تكميلية رئيسية، نظراً لوجود اتجاهات ومظاهر جديدة تهدد العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم. وأشارت إلى أن مظاهر كره الأجانب تستوجب اتخاذ تدابير لتوفير الحماية، وأبرزت وجود أوجه تحامل عرقي وديني وثقافي. وينبغي للدول أن تسعى إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت. وأشارت إلى ضرورة مناقشة المواضيع الجديدة خلال الدورة الحالية للجنة.

١٢- وأكدت النرويج أهمية التصدي للتطرف. وأشارت إلى أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تؤدي بسهولة إلى الكراهية والعنف وأن تفضي، في أسوأ الحالات، إلى وقوع صراع شامل وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية وهجمات إرهابية. وذكرت بالهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ في النرويج والذي أودى بحياة العشرات. وقد كان رد فعل المجتمع النرويجي المتعدد الثقافات ينطوي على قدر كبير من الديمقراطية والانفتاح والشمول. وسلط الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة خطاب جرائم الكراهية والتحقيق فيهما ومعاقبة الجناة. ولا ترى النرويج حاجة إلى وضع معايير جديدة، وقد أشارت إلى أهمية تحسين تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك ذات الصلة. وهي على استعداد للاستمرار في مناقشة ما إذا كان اتخاذ إجراءات جديدة في إطار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري من شأنه أن يعزز فعاليتها كهيئة مراقبة، وأشارت إلى أن الحلول يجب أن تستند إلى وقائع وأن تكون مقبولة لجميع الأطراف.

١٣- وأعربت المكسيك، باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي واليابان، عن أسفها لتأخر المشاورات المعقودة بين الدورتين مع المنسقين الإقليميين والسياسيين. ورحبت بالخبراء مقدمي العروض وبالمناقشات المزمع تنظيمها لتناول المواضيع المتعلقة بمسألة كره الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على

جميع أشكال التمييز العنصري، لكنها أشارت إلى أن برنامج العمل يتضمن قضايا في إطار البند ٨ الذي لا يزال يتعين على اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأنه. وذكرت المكسيك أن الاتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان يشكلان الأدوات الرئيسية والأكثر شمولاً في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأبدت التزامها بتنفيذهما على أكمل وجه.

١٤- وأشارت باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى الحاجة إلى معايير تكميلية نظراً إلى وجود اتجاهات ومظاهر جديدة فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعربت عن تأييدها لإدراج البند ٨ بشأن "تحديث المعلومات بشأن التطورات العالمية والإقليمية ذات الصلة" وبيّنت أهمية هذه التطورات لعمل اللجنة.

١٥- وكررت جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد الحاجة إلى وضع معايير تكميلية، بما في ذلك تعريف كره الأجانب. وسلطت الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التصدي للتحريض على الكراهية العنصرية والعرقية والقومية والدينية.

١٦- وأوضح الرئيس - المقرر أن الفترة بين انعقاد الدورتين الرابعة والخامسة شهدت تنظيم اجتماعات للمنسقين الإقليميين. وأشار إلى أن المنسقين الإقليميين طُلب منهم في أوائل شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣ ترشيح خبراء للمشاركة واقتراح موضوعات لإدراجها في برنامج عمل الدورة، ومع ذلك لم تتلق اللجنة أي ردود.

ثالثاً- مناقشة الاستبيان التي جرت عملاً بالفقرة ٤ من قرار المجلس ٣٠/٢١

١٧- في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم الرئيس - المقرر الاستبيان الذي أعده عملاً بالفقرة ٤ من قرار المجلس ٣٠/٢١. وذكر في ملاحظاته الأولية بشأن الاستبيان أن المجلس طلب في القرار الذي اتخذ في دورته الحادية والعشرين بعنوان "وضع معايير دولية تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، أن تقوم المفوضية بتوزيع استبيان لجمع معلومات عن المواضيع الثلاثة التي ناقشتها اللجنة المختصة في دورتها الرابعة وأدرجت في تقريرها عن الدورة (كره الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية)، بما يشمل جمع معلومات عن الأطر والممارسات القانونية والقضائية والتدابير الموضوعية والإجرائية، وذلك تمهيداً مع ولاية اللجنة المختصة، وتقديم التوصيات الممكنة. وفي هذا الصدد، طُرحت على الدول الأعضاء تسعة أسئلة في مذكرة شفوية مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تطلب من جميع البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك الرد عليها. وتلقى المكتب ما مجموعه ٣٠ رداً على الاستبيان. ولم تكن الردود على الاستبيان تمثل جميع المناطق وقدمت، إلى حد ما، صورةً سرديةً إلى حد كبير. ودعا الوفود إلى تقديم مداخلات تكميلية وزيادة توضيح المعلومات الأصلية الواردة في الردود على الاستبيان.

١٨ - وذكر أن جميع الردود المقدمة تضمنت معلومات تشير إلى الدساتير والتشريعات الوطنية بوصفها وسائل التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولوحظ في معظم الردود أن الدساتير والتشريعات الوطنية تنص على المساواة أمام القانون و/أو الحماية القانونية من التمييز القائم على عدد من الأسباب المذكورة و/أو في عدد من القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر أن التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز يحظر بصورة مباشرة بموجب تلك الأطر القانونية، وغالباً ما يحرم القانون الجنائي العناصر التي ينطوي عليها هذا التمييز. وفيما يتعلق بالتصديق على الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، مع الإشارة بوجه خاص إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أبرزت معظم الردود أهمية هذه الصكوك في التصدي لقضايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على المستوى الوطني. ومن المثير للاهتمام، أن القليل فقط من الردود أشار إلى أن الأطر القانونية القائمة تعالج أيضاً القضايا المتصلة بمسألة كره الأجانب على الصعيد المحلي. كما دعا الاستبيان المجيبين إلى تقديم أي توصيات ممكنة أو تعليقات أو معلومات إضافية تتعلق بمسألة كره الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية. وقدمت ردود قليلة للغاية على هذا السؤال العام. وفي ضوء ذلك، دعا الرئيس جميع الدول الأعضاء إلى النظر في موجز الردود المقدمة على الاستبيان، بهدف تنفيذ ولاية اللجنة المخصصة على النحو المبين في مقرر المجلس ١٠٣/٣ الذي أعلن فيه المجلس أن على اللجنة أن تضع، كمسألة ذات أولوية، معايير تكملية إما في شكل اتفاقية أو بروتوكول أو بروتوكولات إضافية للاتفاقية.

١٩ - وأشار الرئيس - المقرر أيضاً إلى أهمية القيام، على سبيل الأولوية، بوضع معايير تكملية في شكل اتفاقية أو بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية. وأثار العديد من المسائل والقضايا ودعا الدول الأعضاء إلى النظر فيها: (أ) دور وتأثير الدساتير، ما إذا كانت الدساتير أو التشريعات كافية للانتقال من الحماية الدستورية (بموجب القانون) إلى حماية ومساعدة الضحايا على أرض الواقع؛ (ب) معلومات عن التدابير الإيجابية والعمل الإيجابي في البلدان؛ (ج) التجارب على المستوى الوطني فيما يتعلق بمسألة كره الأجانب، بما في ذلك تقديم تفاصيل عن هذه الظاهرة في مختلف البلدان من أجل مقارنة التجارب - أوجه التمييز/الاختلاف بين كره الأجانب والتمييز العنصري وغيرهما من أنواع التمييز، وما إذا كانت هذه الظواهر تشكل قضية أمنية، وما إذا كان هناك اختلاف بين جرائم الكراهية وكره الأجانب وغيرها من الجرائم. وطلب أيضاً من الدول الأعضاء تقديم معلومات بشأن عملية جمع البيانات وكيفية تنفيذها، بما في ذلك: بيانات مفصلة؛ وذكر الآليات الوطنية - ومسألة مساعدة الضحايا، وخاصة فيما يتعلق بمسألة كره الأجانب؛ والثغرات الإجرائية، وتوضيح ما إذا كانت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري فعالة أو ما إذا كانت تلك القضايا حديثة عهد للغاية بحيث لا تتمكن اللجنة من النظر فيها. كما دعا الرئيس - المقرر

إلى تقديم معلومات عن تنفيذ التوصيات وتساءل عما إذا كانت التحفظات على الاتفاقية تشكل عقبة أمام تنفيذها.

٢٠- وأعرب الاتحاد الأوروبي عن خيبة أمله لأن الدول لم تبد اهتماماً كبيراً بتقديم ردودها على الاستبيان، ولأن عدد الردود المقدمة كان قليلاً للغاية وكانت نسبة الردود المقدمة من بعض المناطق ضئيلة للغاية. وفيما يتصل بأهمية الاتفاقية، أكد الاتحاد الأوروبي أن على الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك. وقال إن من المهم للغاية تنفيذ المعايير والإجراءات القائمة تنفيذاً كاملاً، وأشار إلى أن دولة واحدة فقط أعربت في ردها عن ضرورة وضع معايير تكميلية. وأعرب عن الموقف الذي يتمسك به منذ فترة طويلة وهو الأهمية الأساسية لتنفيذ المعايير القائمة تنفيذاً كاملاً.

٢١- وأشار إلى استمرار عملية جمع البيانات في دول الاتحاد الأوروبي، وذكر أن من الصعب تحديد حجم وانتشار جرائم العنصرية في أوروبا بصورة تامة أو مقارنة اتجاهاتها من الناحية الزمنية لأن آليات جمع البيانات لا تعمل بصورة منهجية في جميع الدول الأعضاء. وأفاد بأن الوكالة المعنية بالحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي تنشر بانتظام وثائق جديدة تتناول قضايا العنصرية، وسلط الضوء على بعض المنشورات الأخيرة: "مكافحة العنصرية والتمييز في مجال الرياضة - دليل الممارسات الواعدة والمبادرات والأنشطة" (أيار/مايو ٢٠١٣)؛ "عدم المساواة والتمييز المتعدد الأوجه في الوصول إلى الرعاية الصحية ونوعيتها" (آذار/مارس ٢٠١٣)؛ وموجز عن "الجرائم بدافع الكراهية والتحاميل في الاتحاد الأوروبي" (آذار/مارس ٢٠١٣). وفيما يتعلق بالآليات الوطنية، لا يزال يتعين رسم الصورة العالمية الشاملة التي يمكن استخلاصها بشأن هذه القضية، إذ إن ١٢ من الردود على الاستبيان البالغ عددها ٣٠ أتت من دول أوروبية. وطلب تقديم المزيد من المعلومات من أجل تبادل الممارسات الجيدة واستلهاهم تجارب مختلف المناطق. وذكر أن الملخص قدم آراء قاطعة فيما يتعلق ببعض المناطق، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الردود الواردة، وأضاف أن هذه المسألة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى تقديم توصيات بشأن مواضيع الاستبيان.

٢٢- وذكرت باكستان أنها قدمت رداً مكتوباً على الاستبيان. وقالت إن الحكومة تعكف على وضع استراتيجيات سياسية وتدابير وقائية لمواجهة التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأوضحت أيضاً أن دستورها يجرم التمييز العنصري ويتضمن أحكاماً دستورية تتفق مع آراء لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٢٣- وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أن دستور وقوانين البلد يحظران التمييز بدافع كره الأجانب ويجري التصدي لهذه المسألة بصورة ملائمة عن طريق القانون المحلي والدولي. وشددت على أهمية تنفيذ صكوك القانون الدولي القائمة من حيث الالتزام بمكافحة التمييز، مضيفة أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية لمواصلة مكافحة العنصرية والتمييز.

٢٤- وقال الرئيس - المقرر إن الولايات القضائية قد تتيح المساواة أمام القانون، غير أن هذه الآليات نفسها قد تعثر بها بعض نقاط الضعف من حيث إمكانية الوصول إليها واللجوء إلى وسائل الانتصاف عن طريقها. ويختلف الوضع باختلاف البلدان. وقال أيضاً إنه ينبغي النظر في دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأنها توفر مستوى آخر من مستويات آليات التظلم. وأشار إلى فائدة تجميع الخبرات الإقليمية والوطنية وأفضل الممارسات والنظر في مزايا وعيوب الآليات القائمة. وأوضح الرئيس - المقرر أن بعض الدول الأعضاء تمكنت من التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن طريق التدابير القائمة، غير أن البعض الآخر أشار إلى أن مسألة كره الأجانب تشكل على وجه الخصوص ظاهرة مقيتة تتطلب آليات خاصة لمكافحتها. ولذا، فلا بد من وضع تعريف لكره الأجانب وتحديد دوافعه، بما في ذلك المواقف والإجراءات والعواقب.

٢٥- واقترحت المكسيك، مع الإشارة إلى الطبيعة العامة للاستبيان، طرح أسئلة محددة على الدول الأعضاء، وربما النظر في إجراء دراسات حالات إفرادية.

٢٦- واقترح الرئيس - المقرر تعليق الجلسة الثانية لفترة وجيزة من أجل عقد لقاء مع المنسقين الإقليميين بشأن موضوع الاستبيان. وعقب الاجتماع مع المنسقين، استؤنفت الجلسة لفترة وجيزة في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم حيث ذكر الرئيس - المقرر أنه قرر إنهاء الجلسة الثانية وعقد الجلسة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ تموز/يوليه. وحث الوفود على تقديم معلومات وتحديثات إضافية للاستبيان وملخص للردود، وأشار أيضاً إلى أنه سيدعو الوفود عندها إلى الإدلاء ببيانات عامة بشأن مواضيع وعمل الدورة.

٢٧- وعقدت اللجنة المخصصة جلستها الثالثة بعد ظهر اليوم التالي. وذكرت باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، أن على اللجنة الاستناد إلى عمل إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وتناول المادة ٦ من الاتفاقية الدولية مسألة الآليات الوطنية، غير أن هناك ثغرات تستدعي وضع معايير جديدة. وتعتقد منظمة التعاون الإسلامي بشدة عدم إمكانية المضي قدماً من خلال العمل فقط على تعزيز الآليات الوطنية لمعالجة مسألة كره الأجانب دون وضع قواعد ومعايير، واقترحت اتباع نهج ذي مسارين. وأبرزت الاتجاهات والمظاهر الجديدة لممارسة العنصرية في عدد من المجتمعات وأعربت عن قلقها إزاء التمييز الذي يتعرض له المسلمون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت إلى أن الزيادة المثيرة للقلق في الحوادث المتصلة برهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) تمثل مظهراً من مظاهر الكراهية والتعصب الديني وتعوق تحقيق ثقافة التعاون والتعايش السلميين. وتعكس مثل هذه الحوادث وجود ثغرات تشريعية ينبغي معالجتها عن طريق وضع معايير وتعزيز الآليات الوطنية لمكافحة مظاهر التمييز العنصري وكره الأجانب.

٢٨- وضم المغرب صوته إلى البيان الذي أدلت به باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي والبيان الذي أدلت به غابون باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن قلقه إزاء تزايد

الترعات المعادية للأجانب والتعصب ضد مختلف الجماعات العرقية والدينية والثقافية، والتي تتميز بعنف مروع وإفلات من العقاب بصورة غير مقبولة ولا يمكن تفسيرها، وخاصة في سياق الأزمات الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، يتمثل عمل اللجنة في المقام الأول في الاستجابة للحاجة إلى تطوير معايير تكميلية لسد الثغرات في التشريعات الرامية إلى مناهضة كل الأشكال المعاصرة للعنصرية، بما في ذلك الكراهية العنصرية والدينية. وأكد المغرب أهمية إيجاد مفهوم يركز على الضحايا، بما في ذلك التركيز على المخاطر الناجمة عن زيادة الممارسات العنصرية التي لا تزال تؤثر في حقوق الأفراد على الصعيد العالمي. وذكر أن الأقليات مثل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين هي الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة. ولذا، من الضروري الشروع في وضع معايير تكميلية من أجل حماية حقوق الضحايا، وأضاف أنه لا بد من إظهار إرادة سياسية للتصدي لمختلف مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لضمان جبر الأضرار وتعويض الضحايا.

٢٩- واقترحت إثيوبيا توجيه أسئلة إضافية إلى الدول الأعضاء تحثها على التفكير في ضرورة وضع تعريف لمسألة كره الأجانب وفي اتخاذ تدابير على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومن شأن هذه الأسئلة أيضاً تمكين الدول الأعضاء التي لم ترد على الاستبيان، بما فيها إثيوبيا، من تقديم ردودها قبل الدورة المقبلة. وأضافت أنه لا توجد ثغرات في الاتفاقية، بل هناك مشكلة في التنفيذ، على الرغم من الحاجة التي لا تزال قائمة إلى معايير تكميلية لمعالجة مظاهر كره الأجانب. وثمة إجماع واسع النطاق على أن مظاهر كره الأجانب تختلف عن التمييز العنصري لأن الأولى تنطوي على قدر كبير من العدوانية. وأشارت إلى أن من المهم التعامل بحذر مع تعريف كره الأجانب، لأنه قد يكون فضفاضاً أو ضيقاً للغاية.

٣٠- وذكرت غابون، باسم المجموعة الأفريقية، أنه لا لزوم لتوجيه سؤال بشأن وجود أو عدم وجود حاجة إلى وضع معايير تكميلية، لأن الوثائق التوافقية مثل الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، فضلاً عن العديد من القرارات، تضمنت بالفعل تكليفاً بذلك. وثمة اعتراف على نطاق واسع بأن الصكوك تعتريتها ثغرات تتطلب المعالجة. وذلك هو الحال فيما يتعلق بمفهوم كره الأجانب، بما في ذلك مظاهره وأشكاله، الذي ينبغي تعريفه. وترى مجموعة البلدان الأفريقية أن المادة ١ من الاتفاقية الدولية لم تعرف مسألة كره الأجانب بصورة دقيقة، ولذلك لا بد من وضع معايير تكميلية للتصدي لهذه المظاهر الجديدة.

٣١- وأشارت سري لانكا إلى أن الكثير من أجزاء العالم تشهد اتجاهات جديدة للعنصرية وما يتصل بها من تعصب، ورحبت بمناقشة تلك القضايا. وقالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية يشكّلان الأساس والمبادئ التوجيهية التي تقوم عليها إجراءات مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشارت إلى أنها،

كبلد خرج مؤخراً من صراع امتد ٣٠ عاماً ويشهد عملية مصالحة، تعي تماماً طريقة استغلال مسألة العنصرية من قبل العناصر المتطرفة والجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تعزيز الأعمال الانفصالية وتوليد الكراهية والتعصب. وأشار مندوب سري لانكا إلى أن الآليات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عليها تعزيز حقوق الإنسان مع مراعاة خصوصيات السياقات الوطنية لكل بلد. وقال إن سري لانكا تعكف على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية المصالحة الداخلية من أجل تعزيز التسامح والوحدة بين المجتمعات المحلية في سياق ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال اللغة والرياضة وإشراك الشباب في الأنشطة الثقافية.

٣٢- وضمت جنوب أفريقيا صوتها إلى البيان الذي أدلت به غابون باسم المجموعة الأفريقية، وأكدت مجدداً أن ولاية اللجنة، على النحو الوارد في قرار المجلس ٢١/٦، هي القيام، على سبيل الأولوية والضرورة، بوضع معايير تكميلية في شكل اتفاقية أو بروتوكول إضافي للاتفاقية وتقديم معايير قانونية تهدف إلى مكافحة جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية، بما في ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وأشار المندوب إلى أن الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان حددت وجود ثغرات وأن المهمة الملقاة على عاتق اللجنة في الوقت الراهن هي معالجة هذه الثغرات. وقال إنه لا لزوم للنقاش الجاري بشأن وجود أو عدم وجود ثغرات. فقد وافقت اللجنة المختصة في دورتها الثانية على المجالات التي تتطلب توفير المزيد من الحماية للضحايا، وسبل الانتصاف والقضاء على الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الأفعال العنصرية. وذكرت اللجنة بمحنة ضحايا العنصرية ودعت إلى المشاركة البناءة في عملية وضع المعايير القانونية الهادفة إلى مكافحة جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية، بما في ذلك التحريض على الكراهية العرقية والدينية. وفيما يتعلق بالاستبيان، أشارت بوضوح إلى اعتقاد جنوب أفريقيا القوي بأن الاتفاقية تقتضي وضع معايير تكميلية لمعالجة الأشكال المعاصرة للتمييز العنصري، أي كره الأجانب ورهاب الإسلام ومعاداة السامية وانتشار الممارسات العنصرية والمعادية للأجانب عبر الفضاء الإلكتروني (الجرائم الإلكترونية)، والتنميط العرقي والتحريض على التعصب العنصري والعنصرية والدينية.

٣٣- وذكرت الولايات المتحدة أنها لا ترى حاجة إلى صكوك إضافية في مجال القانون الدولي لهذا الغرض، لكنها تعتقد أن ولاية اللجنة تشمل تعزيز اتخاذ مبادرات من قبيل خطط العمل التوافقية التي تعالج المجالات الأساسية المثيرة للقلق، دون أن يؤدي ذلك إلى وضع صكوك جديدة لا لزوم لها ومربكة في مجال القانون الدولي. وفي حين أنها لم تشك في أهمية القيام، كما هو مقرر، بمناقشة اتفاقيتين حديثتين لمنظمة الدول الأمريكية (اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب)، لكنها أعربت مراراً في إطار منظمة الدول الأمريكية أنها لا ترى حاجة إلى وضع صكوك إضافية بشأن هذه المواضيع. وأشارت إلى أنه لا ينبغي توسيع عمل اللجنة المختصة ليشمل مجالات تغطيها العمليات القائمة مثل عملية اسطنبول المتعلقة بتنفيذ قرار المجلس ١٨/١٦ والقرارات اللاحقة، أو خطة عمل

الرباط. وترى أن اللجنة ليست المكان المناسب للسعي إلى تنفيذ أو إعادة تفسير مسائل موضوعية يجري تناولها من خلال عمليات خاصة بتلك المسائل. بيد أن بإمكان اللجنة الاعتراف بتلك المسائل وتسليط الضوء على العمليتين بوصفهما مثالين يوضحان أن التركيز على النتائج العملية من خلال خطط عمل توافقية تعزز تنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة هو السبيل الأمثل للمضي قدماً في هذا المجال. وأشارت إلى احتمال تحقيق شيء مماثل فيما يتعلق بالتمييز العنصري والتعصب، وقد تدعم الولايات المتحدة مناقشة تلك العمليات على أساس فهمها أنها ستناقش كأمثلة توضيحية يمكن أن تساعد في توجيه الخطط المستقبلية للجنة. وسوف تعارض الولايات المتحدة وترفض بشدة أي محاولة لإشراك اللجنة في تلك العمليات بصورة مباشرة أو أن يطلب منها تقييم العمل الموضوعي للمحافل الأخرى أو الموافقة عليه.

٣٤- وذكرت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنها نفذت قانوناً ضد التمييز العنصري في عام ٢٠١١ تم بموجبه إنشاء آليات لمنع التمييز العنصري بجميع أشكاله والتصدي له والمعاقبة عليه باعتباره جريمة. وتم تعريف كره الأجانب في هذا القانون على أنه رفض وكره أو معاداة الجماعات العرقية الأجنبية أو المختلفة. وأفادت أيضاً بإنشاء مؤسسة وطنية لمناهضة التمييز العنصري من أجل التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان باعتباره ركيزتين أساسيتين للنضال من أجل القضاء على التمييز العنصري بجميع مظاهره. ومع ذلك، شهدت شتى أنحاء العالم مظاهر جديدة للعنصرية والتعصب خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة تلك التي تحرض على العنصرية أو القومية أو الكراهية الدينية، بما في ذلك عبر الإنترنت وغيرها من وسائل الإعلام الإلكترونية.

٣٥- وأشارت السنغال إلى أنها فوجئت باستمرار معارضة بعض الدول الأعضاء لوضع معايير تكميلية. فقد لوحظ في شتى أنحاء العالم وقوع مظاهر عنصرية بصورة متنامية واستفزازية، وثمة حدود لنطاق الاتفاقية الدولية، لا سيما وأن تلك الحوادث أصبحت أكثر تواتراً. وبما أن المعايير الدولية القائمة تعثرها ثغرات شأنها شأن الاتفاقية، فمن الضروري التصدي لهذه العنصرية بواسطة معايير تكميلية. وجمع الاستبيان بعض المعلومات التي يمكن أن تساعد في تحديد مضمون هذه المعايير، وأيدت السنغال البيانات التي أدلت بها غابون باسم المجموعة الأفريقية، وباكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

٣٦- وفي الجلسة الرابعة، قدمت دانييلا غوميز، وهي ناشطة من المجتمع المدني وصحفية برازيلية، عرضاً تناول قضايا التمييز العنصري وكره الأجانب في منطقة أمريكا اللاتينية. وأبرزت وجهة نظر ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونظراً لعدد الكلمات المحدد لهذا التقرير، يرد في المرفق الأول لهذا التقرير ملخص العرض الذي قدمته والمناقشة التي تلت ذلك. وبعد العرض الذي قدمته، كرر الرئيس - المقرر تأكيد أن نسبة الرد على الاستبيان كانت منخفضة إلى حد ما، وقد أعطت انطباعاتاً

فقط عن هذا الوضع. وقال إنه طلب من اللجنة أن تنظر في كيفية الحصول على المزيد من المعلومات والردود.

رابعاً- مناقشة موضوع "كره الأجانب"

٣٧- استمعت اللجنة المخصصة يومي ٢٤-٢٥ تموز/يوليه إلى عروض قدمها العديد من الخبراء عن موضوع "كره الأجانب". ونظرت الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه في القضايا المتعلقة بكره الأجانب في وسائل الإعلام. وقدمت مليسيا بيسيك، المديرية التنفيذية لمعهد التنوع الإعلامي، عرضاً بعنوان "كره الأجانب والتمييز (العنصري): دور وسائل الإعلام". وفي الجلسة نفسها، قدم ادموندو براشو، وهو صحفي ومستشار أيضاً في معهد التنوع الإعلامي، عرضاً عن "التنوع والتمييز في ممارسة وسائل الإعلام: وجهات نظر من أمريكا اللاتينية". وفي الجلسة السابعة للجنة المخصصة قدم بيارا بوار، المدير التنفيذي لجمعية كرة القدم ضد العنصرية في أوروبا، عرضاً عن "العنصرية في مجال الرياضة".

٣٨- وخلال الجزء الثاني من الجلسة السابعة، دعا الرئيس - المقرر المشاركون لبدء مناقشة عامة بشأن مسألة كره الأجانب.

٣٩- وأعربت اليابان، باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وسويسرا وشيلي والمكسيك، عن تقديرها للمساهمات المقدمة من الخبراء بشأن القضايا المتصلة بمسألة كره الأجانب، وسلمت بالرأي الذي مفاده أن هذه القضية عالمية ومتعددة الأوجه وتتطلب الاهتمام بها والعمل على التصدي لها. ولا تتضمن الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تعريفاً معيارياً عاماً لمسألة كره الأجانب، وذلك هو الحال أيضاً بالنسبة لمصطلحات أخرى مثل "الأقليات" و"السكان الأصليين" و"العنصرية". ولذا، من المناسب النظر أولاً فيما إذا كان الافتقار لمثل هذا التعريف قد أدى في واقع الأمر إلى إعاقة قيام الآليات الدولية لحقوق الإنسان بمعالجة القضايا ذات الصلة بمسألة كره الأجانب معالجة كافية. وأشارت اليابان أيضاً إلى المساهمات التي قدمها أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في الدورات السابقة للجنة المخصصة. ولم يكن بالإمكان استنتاج أن ثمة حاجة واضحة إلى معايير تكميلية على الصعيد الدولي لمواجهة مسألة كره الأجانب. وقد تنظر الدول في إدراج مفهوم كره الأجانب في تشريعاتها المحلية بغية مكافحة العنف والتمييز في سياقها الوطنية. وكررت اليابان تأكيد اقتراحها الذي قدمته خلال الدورة الرابعة للجنة ومفاده إمكانية أن تصدر لجنة القضاء على التمييز العنصري رأياً رسمياً يهدف إلى توضيح كيفية تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقية على القضايا المتعلقة بكره الأجانب وكيفية معالجتها عملياً، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دوراتها المقبلة.

٤٠ - وسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على سياساته المتصلة بمكافحة كره الأجانب كجزء من سياسته العامة لمكافحة مختلف أشكال ومظاهر العنصرية وكره الأجانب، بما في ذلك عن طريق مراقبة تنفيذ قوانين الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وتوفير الدعم المالي للأنشطة التي تضطلع بها الجهات المعنية ومن خلال مختلف الأنشطة المتصلة بالتوعية وجمع البيانات وتبادل الخبرات والمعلومات. وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي أهمية اعتماد نهج متعدد الأطراف ومتعدد الجهات المعنية في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وسلط الضوء على عدد من مختلف السياسات، بما في ذلك المادة ٢١ من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وتوجيه مجلس أوروبا 2000/43/EC الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والتوجيه 2000/78/EC الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والقرار الإطارى لمجلس أوروبا 2008/913/JHA. وأضاف أنه لا يوجد تعريف قاطع لمسألة كره الأجانب، لكن يمكن فهمه من خلال أسباب ممارسة التمييز الأخرى وربطه بالعنصرية والتمييز العنصري. وكرر تأكيد أن الأسباب المذكورة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تغطي بالفعل مسألة كره الأجانب، وفق ما ورد مؤخراً في بعض التوصيات والملاحظات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري. ولا يرى الاتحاد الأوروبي قيمة مضافة لقيام اللجنة المختصة بالنظر في وضع تعريف قانوني لمسألة "كره الأجانب".

٤١ - وأوضحت الجمهورية التشيكية أن الاستفادة الكاملة من الإجراءات القائمة في إطار الاتفاقية تكفي لإنجاح مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكانت حكومة الجمهورية التشيكية قد أعلنت أن من أولوياتها شن حرب على التطرف اليميني وما يتصل به من عنف. وشملت التدابير المتخذة الجهود المبذولة لقمع النازيين الجدد والقادة السياسيين الذين ينشرون الكراهية ضد الأقليات، واعتماد أدوات وقائية مثل تثقيف قوات الأمن ومنع التعبير عن التطرف عبر شبكة الإنترنت، وإنفاذ القانون في الضواحي التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي.

٤٢ - وأشارت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنها لا ترى حاجة إلى معاهدات جديدة أو إلى تعديل المعاهدات الموجودة، واقترحت تنفيذ المعاهدات القائمة. وفيما يخص المقترحات المتعلقة بوضع تعريفات جديدة عوضاً عن تلك الواردة في الاتفاقية الدولية أو لتكميلها، قالت إن التعريف الوارد في الاتفاقية يحظر العنف وكره الأجانب والتمييز، ولذا فإن هذا الجهد لا لزوم له فحسب، بل يعد خطيراً. ووافقت على أن التعليم من الأدوات الرئيسية اللازمة لمكافحة العنصرية وكره الأجانب؛ لكنها لا توافق مع ذلك على اقتراح إعادة صياغة اللغة الواردة في المعاهدة بشأن التعليم، لأن المادة ٧ من الاتفاقية تتضمن بالفعل التزاماً يتعلق بالتعليم. كما أبدت عدم موافقتها بشدة على عدة مقترحات لزيادة تنظيم وسائل الإعلام. وأوضحت الولايات المتحدة أنها ستدافع عن موقفها الدائم المتمثل في حماية حرية التعبير وستعارض أي تدابير تهدف إلى تمكين الحكومات من السيطرة على نشر الأفكار

أو الضغط على وسائل الإعلام بغية الحد من نشر الأفكار، حتى البغيضة منها. وقالت إن قمع الأفكار يميل إلى استهداف الأقليات والمعارضين السياسيين.

٤٣- وأعرب المغرب عن أسفه لعدم وجود تعريف لكره الأجانب وأن من المهم إيجاد السبل والوسائل لسد هذه الثغرة، لأن مكافحة العنصرية تمثل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وقال إن الحقيقة الماثلة، بعد مرور اثني عشر عاماً على إعلان وبرنامج عمل ديربان، هي استمرار ويلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي اتخذت أشكالاً جديدة لا تشملها القواعد والمعايير القائمة. وأعرب المغرب عن قلقه من تغلغل كره الأجانب في الخطابات السياسية، بما في ذلك الانتخابات والأحداث الرياضية، وكذلك في وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت. ويظهر ذلك أهمية وضع معايير تكميلية.

٤٤- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى وجود أشكال من التمييز العنصري لا يوجد لها تعريف في أي صك دولي لحقوق الإنسان، مع أنها تشكل انتهاكات ترتكب بشكل يومي، مثلما هو الحال بالنسبة لمسألة كره الأجانب. ولذا، فهي تؤيد فكرة تعريف مصطلح "كره الأجانب" وتدعم تعزيز ولاية اللجنة المختصة وتنفيذها على نحو فعال، فضلاً عن تأكيد التزامها بالنضال من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب الأخرى، ولا سيما تلك التي تحرض على الكراهية العرقية والقومية والإثنية والدينية.

٤٥- وذكرت جنوب أفريقيا أن المناقشات بيّنت الحاجة إلى بلورة فهم واضح لمسألة كره الأجانب، وأن من الجوهرية تعريفها من الناحية القانونية، لأغراض الشفافية والاتساق. وأوضحت أن وجود التعريف سيكون مفيداً أيضاً من وجهة نظر الضحايا، وأعربت عن قلقها لعدم إحراز تقدم في هذا الصدد. وأشارت إلى ضرورة إجراء مناقشات لتناول مختلف المسائل التي تثيرها الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان لكي يتسنى للجنة إنجاز ولايتها.

خامساً- مناقشة موضوع "إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنع ظهورها"

٤٦- في الجلسة الثامنة للجنة، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، قدم ميشيل فورست، الأمين العام للجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية المعنية بحقوق الإنسان، وفاليريا لوتكوفسكا، مفوضة حقوق الإنسان في البرلمان الأوكراني، عرضاً للآليات الوطنية ذات الصلة في بلديهما. وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه، تقدمت إيفا سوبوتكا، مديرة البرنامج في وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، عرضاً بعنوان "التطورات والاتجاهات المتعلقة

بالعنصرية والتمييز العنصري ضد الروما، والجرائم المرتكبة بدافع العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في الاتحاد الأوروبي".

٤٧- وفي الجزء الثاني من الجلسة التاسعة، دعا الرئيس - المقرر المشاركون إلى إجراء مناقشة عامة بشأن الآليات الوطنية في إطار البند ٦ من برنامج العمل.

٤٨- وأفادت المكسيك المشاركون بأن دستورهما عُدِّل في عام ٢٠٠١ ليحظر جميع أنواع التمييز. وقد يسَّر هذا التعديل المهم اعتماد القانون الاتحادي لعام ٢٠٠٣ المتعلق بمنع التمييز والقضاء عليه، وهو القانون الذي أنشئ بموجبه أيضاً المجلس الوطني لمنع التمييز. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، عُدِّل قانون العقوبات الاتحادي، ليشمل باباً بعنوان "التمييز"، وفي عام ٢٠١٠ أجرى المجلس الوطني لمنع التمييز دراسة استقصائية وطنية بشأن التمييز. وفي عام ٢٠١٢، نُظِّم منتدى وطني بشأن الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية.

٤٩- وتحدثت ليتوانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، فأشارت إلى أن إنشاء آليات وطنية لتعزيز المساواة ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يحظى بأهمية بالغة. وأشارت أيضاً إلى الحاجة إلى مواصلة استكشاف قدرات الآليات الوطنية من أجل تحسين تطبيق المعايير الدولية القائمة - مما يكفل فعاليتها. وبينت أنه لا يزال يتعين رسم صورة عالمية شاملة، إذ إن ١٢ من الـ ٣٠ رداً على الاستبيان قدمت من بلدان أوروبية. وأعربت ليتوانيا عن تطلعها إلى تلقي مزيد من المعلومات من مناطق أخرى من أجل تبادل الممارسات الجيدة واستلهاهم وجهات النظر من جميع المناطق. ويمكن أن يُنَاط بالجنة المختصة مهمة وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية تشمل كلاً من المعايير والوظائف التي يجب أن تؤديها الآليات الوطنية. وتتمثل مزايا ذلك المقترح في أنه يركز على الضحايا وذو منحى عملي ويتفق مع مقترحات لجنة القضاء على التمييز العنصري في تقريرها إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. (A/HRC/4/WG.3/7).

٥٠- وأشارت الجمهورية التشيكية إلى أنها وضعت استراتيجية لمكافحة التطرف على الصعيد المحلي، يجري تنقيحها سنوياً. وبيّنت أن الحكومة تعكف على تنظيم حملة ضد التمييز العنصري. وفيما يتعلق بأساليب منع العنصرية، سلّط الضوء على دور التثقيف والتوعية.

٥١- وأشار المغرب إلى أنه اعتمد تدابير محددة لمكافحة التمييز العنصري، بما في ذلك التصديق على صكوك دولية، أهمها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأضاف أن المادة ٦ من الدستور تنص على المساواة أمام القانون وعلى الحقوق المتساوية للمواطنين. وأشار أيضاً إلى أن التمييز يُعدُّ جريمة بموجب القانون الجنائي للبلد، ويُعاقب عليه بالسجن والغرامة، ومحظور بموجب قانون العمل. كما أن قانون الصحافة يعاقب على التحريض على التمييز العنصري.

٥٢- وبُيِّنَت الولايات المتحدة أن الموضوع المهم المتعلق بالآليات الوطنية ذو طابع عملي وفائدة بالغين، وأن من المجدي عقد مقارنة بين الممارسات المتبعة في جميع البلدان.

٥٣- وأشارت إسبانيا إلى أهمية التنفيذ الكامل للضغوط الرهنة. وأعربت عن أسفها لعدم إرسالها رداً على الاستبيان. وأضافت أنها أنشأت في عام ٢٠٠٣ مجلساً لتعزيز المساواة في المعاملة لجميع الأشخاص دون تمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني. وبُيِّنَت أن المجلس أنشأ في عام ٢٠١٠ شبكة للمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين الدعم المقدم للضحايا في جميع أنحاء البلد، ويشمل ذلك التوعية والدعم النفسي والمساعدة القانونية. وأشارت إلى أن تلك الشبكة قللت خوف الضحايا من الذهاب إلى أقسام الشرطة. وأعربت إسبانيا عن أسفها لعدم توفر معلومات عن الوضع في مناطق أخرى، وأشارت إلى أن تبادل المعلومات عن الممارسات من شأنه أن يُثري المناقشات.

٥٤- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى عدم تنفيذ الضغوط الدولية، وكذلك الوثائق المتعلقة بديريان. وقالت إنها أنشأت معهداً لاستتصال التمييز في مجالات الحياة العامة، ونظمت حلقات عمل في مناطق مختلفة من البلد بهدف زيادة التوعية بهذه المسألة. وسلّطت الضوء على عمل أمين المظالم، وهو عمل يحظى بالرتبة ألف، وعلى أهمية التحقيق في حالات التمييز وتقديم المساعدة للضحايا. وقالت إن تبادل الخبرات فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يساعد في وضع معايير تكميلية، من أجل تنفيذ ولاية اللجنة.

٥٥- وأشار الاتحاد الأفريقي إلى أن هناك أيضاً جرائم فاشية أكثر سوءاً، ولكنها لم تؤخذ في الاعتبار. وأعرب عن دعمه لعمل اللجنة.

سادساً- مناقشة موضوع "الشغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"

٥٦- في الجلسة العاشرة المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه، عرضت السيدة فاتيما - بنتا داه، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، معلومات محدّثة عن أنشطة هذه اللجنة، منها المناقشة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن خطاب الكراهية. وذكرت أن اللجنة حدّدت عدداً من الممارسات التي يمكن أن تحسن الإجراءات الرهنة للجنة إذا صيغت في بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية الدولية. ويستند هذا الاستنتاج إلى تحليل عمل اللجنة على مدى ٤٠ سنة وإلى مستوى تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية. وقد تمكنت اللجنة من تكييف وابتكار إجراءات عاجلة، بما في ذلك من خلال توصياتها العامة، فضلاً عن إجراءات الإنذار المبكر والعمل العاجل، لكن يمكنها أن تستفيد على نحو أفضل من وجود إجراءات رصد إضافية. وأشارت، بشكل خاص، إلى وجود ثغرة فيما يتعلق بالقدرة على القيام بزيارات تقييم إلى البلدان، وهي

الزيارات المتاحة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أثبتت إمكانية القيام بهذه الزيارات في سياق اعتماد نهج متسق لهيئات المعاهدات وعملية تعزيز هذا النهج.

٥٧- وأشارت إلى أن مناقشات اللجنة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠١٢ ركزت على مفهوم خطاب الكراهية العنصرية وتطوره، وخطاب الكراهية في المجال السياسي ووسائل الإعلام، بما في ذلك الإنترنت. وقالت إن اللجنة ترغب في تحديد وبيان مفهوم خطاب الكراهية لكي تقيّم قدرة الاتفاقية من حيث التفسير. وأضافت أن المناقشة المواضيعية طرحت الرأي المتفق عليه، وهو عدم وجود تعريف لخطاب الكراهية في القانون الدولي، وأن المفهوم تطور. بمرور الزمن بدرجات متفاوتة من التفصيل. وبيّنت أن اللجنة تطلب إلى الدول، بصورة منتظمة، أن تعتمد تشريعاً يعاقب على التحريض على الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية، ولكن من الواضح أيضاً أن الدول أبدت عدداً من التحفظات على المادة ٤ من الاتفاقية، وهي مادة تُعتبر ركناً أساسياً في الاتفاقية، وأن ثمة تحديات لا تزال تواجه إنهاء التضارب بين التصدي لخطاب الكراهية والمحافظة على حرية التعبير. وسلّط الضوء على أهمية التفكير في وضع معايير تكميلية كتدبير لدعم أعمال اللجنة.

٥٨- واستفسرت غانا عما إذا كانت اللجنة قد أولت اهتماماً للمناقشة الجارية المتعلقة بالمسؤولية عن توفير الحماية، نظراً إلى أن التحريض على خطاب الكراهية، والتطهير العرقي، مترابطان. واستفسر الاتحاد الأوروبي عن العقوبات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للإجراءات الراهنة بموجب الاتفاقية، وعن الطرق العملية لتحسين الاستفادة من مختلف الإجراءات، بما في ذلك الملاحظات الختامية. واستفسر الاتحاد الأوروبي أيضاً عما إذا كان وضع إجراءات جديدة قد يؤدي إلى خطر التداخل مع أنشطة مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتبادل الاتحاد الأوروبي معلومات بشأن مكافحة خطاب الكراهية عن طريق القانون الجنائي في الاتحاد الأوروبي، ولاحظ أن عدم وجود تعريف قانوني دولي لخطاب الكراهية لم يمنع من اتخاذ إجراءات للتصدي له.

٥٩- وتحدثت باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، فاستفسرت عن إمكانية تحديد خط فاصل بين خطاب الكراهية وحرية التعبير. وتحدثت البرازيل باسم الأرجنتين وأوروغواي وسويسرا وشيلي والمكسيك واليابان، فقالت إن الطريقة الرئيسية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تكمن في الاستفادة المثلى من الصكوك الدولية وتحسين تنفيذها على الصعيد الوطني. وذكرت السيدة داه بأن هناك ثغرات إجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية في مجالات مثل إجراءات التقييم والمتابعة. وقالت إن التصدي لهذه الثغرات سيُمكن من تحسين تنفيذ الاتفاقية ورصدها، وستكون له أيضاً آثار إيجابية على مواضيع أخرى سبق أن ناقشتها اللجنة المخصصة، مثل كره الأجانب والآليات الوطنية. ودعت إلى مواصلة مناقشة موضوع الثغرات الإجرائية في دورات مقبلة للجنة المخصصة بحيث يمكن تبادل الآراء بشأن كيفية معالجة هذه الثغرات بطريقة أفضل وأكثر فعالية.

٦٠- ولاحظت السيدة داه أن لجنة القضاء على التمييز العنصري ناقشت مسألة المسؤولية عن توفير الحماية، وانطلقت من موقف الأمين العام عندما طرح المبادرة المتعلقة بهذه المسألة. وقالت إن اللجنة اعتمدت نحو ١٥ مؤشراً، بالإضافة إلى ٤ عناصر أخرى، لتحسين عملية تحليل التطهير العرقي، وأشارت إلى إنشاء رابط للاتصال السريع بين المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية واللجنة. وأجابت أيضاً عن سؤال بشأن عدد آليات اللجنة المتاحة بالفعل، ولكنها أشارت إلى أن عدم قيام اللجنة بزيارات قطرية يشكل عقبة. وفيما يتعلق بمسألة الخط الفاصل، أجابت بأن المجتمع الدولي ككل اعترف بوجود حدود لممارسة الحقوق، وأن بعض الدول قد حددت خطوطاً فاصلة، غير أن اللجنة تتعامل مع مسألة خطاب الكراهية بحذر. وبيّنت أيضاً أن المادة ٤ من الاتفاقية تُجرّم خطاب الكراهية وأن اللجنة تتخذ جميع الخطوات الضرورية للتصدي لخطاب الكراهية. وأضافت أن اللجنة تتعامل مع المسائل المتعلقة بكره الأجانب بموجب المادة ٤، ولكن من شأن وضع إجراءات جديدة أن يساعد في التحقيق والمتابعة.

٦١- ورداً على سؤال متابعة طرحته سويسرا بشأن مستوى التعاون بين اللجنة والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أشارت السيدة داه إلى وجود تعاون وثيق مع المكلفين بولايات بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٢- وطلبت إكوادور الكلمة لكي تُدلي ببيان عام وتعرض أفضل الممارسات في البلد. وأشارت إلى أنه تم نشر موجز يضم دراسات حالة ودورات وقائية للموظفين العموميين والعسكريين. وقالت إن دستور البلد يحظر الكراهية العنصرية، مشيرةً إلى وجود أحكام أخرى في القانون تنظم سلوك الموظفين العموميين في إطار التصدي لأعمال التمييز العنصري.

سابعاً- معلومات محدّثة بشأن التطورات العالمية والإقليمية ذات الصلة

٦٣- في الجلسة الحادية عشرة المعقود في ٣٠ تموز/يوليه، قدم جوي - دي ديفيز ليلك، رئيس الفريق العامل التابع لمنظمة الدول الأمريكية المعني بوضع صكوك ملزمة قانوناً للبلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وجميع أشكال التمييز والتعصب، عرضاً عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب، اللتين اعتمدتا مؤخراً. وفي الجلسة ذاتها، قدم إبراهيم سلامة، مدير شعبة معاهدات حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عرضاً أعطى فيه نبذة عن سلسلة اجتماعات الخبراء المتعلقة بالتحريض على الكراهية العنصرية والإثنية والقومية والدينية، وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

٦٤- ونظراً إلى تقييد هذا التقرير بعدد الكلمات المسموح به، أُدرج في المرفق الأول للتقرير موجز لهذين العرضين ولما أعقبهما من مناقشات مع المشاركين في الاجتماع.

٦٥- وبعد تبادل الآراء بشأن العرضين، دعا الرئيس - المقرر الوفود إلى تقديم بيانات عامة. وأشارت باكستان في البيان الذي أدلت به باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى أهمية ذلك البند من برنامج العمل وصلته بعمل اللجنة المختصة. وأعربت عن قلق منظمة التعاون الإسلامي من ازدياد حوادث التعصب والصور النمطية السلبية والوصم والتمييز والعنف القائم على الدين أو المعتقد. وأشارت أيضاً إلى أن ثقافة التضامن والتسامح والتعددية الثقافية تتطلب من الدول الأعضاء أن توفر قدرًا كافيًا من الحماية من أفعال جرائم الكراهية، وخطاب الكراهية، والتمييز، والتخويف والإكراه الناجمين عن التشهير ورسم الصور النمطية السلبية للأديان، والتحريض على الكراهية الدينية. وقال إن اعتماد المجلس للقرار ١٨/١٦ يمثل خطوة مهمة، إذ اشتمل هذا القرار على سلسلة من الخطوات العملية التي ينبغي لجميع الدول الأعضاء اتخاذها. وسلطت باكستان الضوء أيضاً على أهمية عملية اسطنبول التي نظمت منظمة التعاون الإسلامي في إطارها حدثاً ثالثاً في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقالت باكستان إن منظمة التعاون الإسلامي تعتبر خطة عمل الرباط إسهاماً مفيداً.

٦٦- وأشارت إندونيسيا إلى أن العصر الحديث يتيح نشر الرسائل بسرعة، وقد تتحول المواقف بسهولة إلى عدااء. وأشارت إلى أهمية التوعية والتثقيف، مشيرة إلى ضرورة التصدي للأشكال المعاصرة للعنصرية. وقالت إن القيود ينبغي أن تتوافق مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإن من المفيد الاطلاع على التجارب والعمليات الأخرى، مثل خطة عمل الرباط وعملية اسطنبول والاتفاقيتين الجديتين لمنظمة الدول الأمريكية. وأكدت أهمية التوصل إلى توافق آراء وتحقيق فهم مشترك.

٦٧- وكرر الاتحاد الأوروبي موقفه بشأن البند ٨ من برنامج العمل. وأشار إلى أن المناقشات الموضوعية بشأن خطة عمل الرباط وعملية اسطنبول ليست جزءاً من عمل اللجنة المختصة ولا ينبغي إجراؤها من جانب اللجنة. وأضاف أن مزج العمليتين وتناول مسألتين مكافحة العنصرية ومكافحة التعصب الديني قد يضعف العمليتين؛ ودعا إلى إبقائهما منفصلتين وإلى تعزيز مكافحة التعصب في مجال اختصاص كل منهما.

ثامناً- مناقشة المواضيع الجديدة أو الإضافية

٦٨- في الاجتماع الثاني عشر للجنة المختصة، المعقود في ٣٠ تموز/يوليه، طلب الرئيس - المقرر إلى الوفود النظر في كيفية المضي قدماً في مسألة الاستبيانات وموجز الردود الواردة. وأشار مجدداً إلى ضعف نسبة الردود المقدمة والافتقار إلى التوازن الجغرافي في الردود المقدمة، وطرح فكرة إعادة إرسال الاستبيان، لكنه أشار إلى أن ذلك قد لا يأتي بمعلومات

إضافية كثيرة. وطلب أيضاً إلى المنسقين الإقليميين ألا يغيب عن بالهم هدفهم من طلب الاستبيان بوصفه نتيجة من نتائج الدورة الرابعة. وبعد المناقشات الأولية، أرجأ الرئيس - المقرر المسألة إلى الجلسة الأخيرة للدورة، مع إمكانية إدراج حل في استنتاجات وتوصيات تقرير الدورة الحالية.

٦٩ - ونظرت اللجنة أيضاً، في جلستها الثانية عشرة، في المواضيع الجديدة أو الإضافية على النحو المدرج في تقريرها عن دورتها الثالثة (A/HRC/18/36)، أو التي قُدمت في الفترة الفاصلة بين الدورتين، عملاً بالفقرة ٦ من قرار المجلس ٣٠/٢١، الذي أوصى فيه المجلس بأن تناقش اللجنة المخصصة، في دورتها الخامسة، مواضيع جديدة على النحو الوارد في تقريرها عن دورتها الثالثة أو أية مواضيع إضافية تُقدم في الفترة الفاصلة بين الدورتين.

٧٠ - ولاحظ الرئيس - المقرر عدم ورود أية اقتراحات بشأن المواضيع في الفترة الفاصلة بين الدورتين أو حتى اليوم، ولذلك عمّم على المشاركين في الجلسة قائمة تضم سبعة مواضيع على النحو الوارد في تقرير الدورة الرابعة. وتضم قائمة المواضيع ما يلي: "كره الأجانب"؛ "الدعوة إلى الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية، والتحريض عليها"؛ "أفعال العنصرية وكره الأجانب المرتكبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال"؛ "التمييز العرقي والإثني والديني"؛ "إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنعها"؛ "العنصرية والرياضة"؛ "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري".

٧١ - ولاحظ الرئيس - المقرر توافقاً في الآراء، ولذلك اقترح ترحيل المواضيع الثلاثة التالية، وهي: "كره الأجانب"، و"إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنعها"، و"الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري"، إلى الدورة السادسة لمواصلة النظر فيها، وحظي هذا الاقتراح بالموافقة. وبعد ذلك، دعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى تقديم تعليقات، وقدمت الوفود عدداً من المقترحات المختلفة.

٧٢ - واقترحت باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، موضوع الدعوة إلى الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية والتحريض عليها. واقترحت سويسرا، باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك واليابان، أن تناقش الدورة التالية موضوع التقييد بحقوق الإنسان، وموضوع التدابير الخاصة، بما في ذلك التدابير الإيجابية. ورحب الاتحاد الأوروبي بمناقشة مواضيع جديدة، وأشار إلى أن تلك المواضيع ينبغي أن تأخذ نهجاً عالمياً وأن تُعتمد بتوافق الآراء. وأشار إلى أن اللجنة لا ينبغي أن تتقل كاهلها بمواضيع كثيرة جداً للمناقشة، واقترح موضوعين يتعلقان بما يلي: المنع والتوعية، وتنفيذ القواعد والمعايير القائمة. واقترحت جنوب أفريقيا إجراء مزيد من النقاش بشأن موضوعي كره الأجانب والآليات الوطنية، وأشارت إلى أن المجموعة الأفريقية تؤيد النظر في موضوعي الدعوة إلى الكراهية

العرقية والإثنية والقومية والدينية والتحريض عليها، والتثقيف بحقوق الإنسان. وأيدت أوروغواي المقترحات المقدمة من سويسرا باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك واليابان، واقترحت موضوع الأشكال المتعددة للتمييز. وأيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا النظر في موضوع الدعوة إلى الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية، والتحريض عليها، وموضوع التثقيف بحقوق الإنسان. وأيدت البرازيل المواضيع المقترحة المتعلقة بالتثقيف بحقوق الإنسان، والتدابير الخاصة (بما في ذلك التدابير الإيجابية)، والتمييز المتعدد الأشكال. وأعربت الولايات المتحدة عن تأييدها لموضوع التثقيف بحقوق الإنسان، واقترحت موضوع التمييز القائم على أساس الميل الجنسي.

٧٣- وبعد إجراء المزيد من المشاورات والمناقشات فيما بين الوفود أثناء الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٣١ تموز/يوليه، اتفق على طرح المواضيع الخمسة التالية للنقاش في الدورة السادسة: "كره الأجانب"؛ "إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنعها"؛ "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري"؛ "التدابير الخاصة، بما في ذلك التدابير الإيجابية، والاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بمنع ومكافحة واستئصال جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"؛ "المنع والتوعية، بما في ذلك من خلال التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في سياق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".

٧٤- واستفسرت الولايات المتحدة عن مدة الدورة السادسة للجنة المخصصة، وأشارت إلى أن مدة أسبوعين قد تكون أطول مما هو مطلوب لأعمال اللجنة. وأشارت كوبا إلى أن مجلس حقوق الإنسان هو الذي اتخذ القرار أثناء دورته العادية بشأن مدة دورة اللجنة. ووافقت بعض الوفود على ذلك، بينما أشارت وفود أخرى إلى أن مدة ١٠ أيام مطلوبة فعلاً للدورة السادسة. وأشار الرئيس - المقرر إلى عدم وجود إجابة حاسمة في هذه المرحلة، وإلى أن اللجنة يمكنها أن تشير إلى ذلك في استنتاجاتها وتوصياتها المدرجة في التقرير. وبيّن، رغم ذلك، أن المجلس سيتخذ القرار النهائي في هذا الصدد في دورته الخامسة والعشرين المقرر عقدها في أوائل عام ٢٠١٤، لدى نظره في تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة.

تاسعاً - اعتماد التقارير

٧٥- افتتح الرئيس - المقرر الجلسة الرابعة عشرة يوم ٢ آب/أغسطس، وأعلن أن مشروع تقرير الدورة قد عُمم على المشاركين. ودعا المشاركين إلى النظر في مشروع التقرير لضمان دقة تقرير الدورة، وإلى الاختصار على إدخال التعديلات الوقائية أو الفنية عليه. وأشار الرئيس - المقرر إلى أنه، بالإضافة إلى المناقشات التي جرت أثناء الدورة، سيُعاد توزيع الاستبيان من أجل تلقي المزيد من الردود عليه، وتلقي ردود البلدان التي لم تستجب للدعوة

الأولى. ومن ثم، فإن الموجز الحالي للردود لن يُنشر في الوقت الراهن كوثيقة رسمية إلا بعد تحديثه في وقت لاحق. وأوضح أن بوسع الدول أن تتشاور مع مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وأن تتلقى منها معلومات، كجزء من هذه العملية ومثلما أشارت إليه بعض الوفود. ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة.

٧٦- وأوضحت الولايات المتحدة أنها تفهم، فيما يتعلق بأحد المواضيع الجديدة المقترحة، أن التدابير الخاصة هي تلك التدابير المبينة في الفقرة ٤ من المادة ١ من الاتفاقية الدولية، والفقرة ١١٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج ديربان، لغرض ضمان المساواة في التمتع بحقوق الإنسان أو ممارستها. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تقديره للمناخ المثمر والودي الذي ساد الدورة.

٧٧- وقدم الاتحاد الأوروبي بعض الأفكار بشأن المستقبل والمواضيع الثلاثة المحددة للدورة الراهنة. وقال إن كره الأجانب يُكافح عن طريق عدة تدابير لمكافحة التمييز القائم على أسس متعددة، ولذلك لا يرى الاتحاد الأوروبي أي قيمة مضافة في محاولة اللجنة صياغة تعريف قانوني لـ "كره الأجانب". وفيما يتعلق بالآليات الوطنية، أشار الاتحاد الأوروبي إلى الحاجة المستمرة إلى مواصلة استكشاف قدرة الآليات الوطنية على تحسين عملية تنفيذ المعايير الدولية القائمة، ومن ثم ضمان فعاليتها. ورغم فائدة تقديم معلومات محدثة عن أنشطة لجنة القضاء على التمييز العنصري، أكد الاتحاد الأوروبي أن بمقدور اللجنة تنفيذ أعمالها بفعالية في إطار الإجراءات القائمة، وهو ما يلزم بتحسين عملية التنفيذ في المقام الأول. وأيد الاتحاد الأوروبي إعادة توزيع الاستبيان مع توجيه دعوة إلى تقديم ردود جديدة أو تحديث المعلومات التي سبق تقديمها، من أجل إعداد موجز منقح. وأيد أيضاً المقترح الذي يدعو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الرد على الاستبيان. وكرر موقفه بأن "مكافحة العنصرية" على النحو الذي تضطلع به اللجنة المخصصة، و"مكافحة التعصب الديني" ملفان منفصلان ينبغي تناول كل منهما في المنتدى المناسب له. ورأى الاتحاد الأوروبي أيضاً أن ١٠ أيام عمل مدة كافية وأن على اللجنة أن تطلب إلى مجلس حقوق الإنسان النظر في تعديل عدد أيام العمل بناء على ذلك. وأعرب عن سروره لتوافق الآراء بشأن الموضوعين الجديدين، وعن رغبته في معرفة تجارب الدول من جميع الأقاليم في تنفيذ القواعد والمعايير القائمة. وأعرب أيضاً عن تقديره للرئيس - المقرر لتوفيره المناخ الملائم ولمساعدته اللجنة على تهيئة أساس مشترك للانطلاق نحو المستقبل.

٧٨- وشكرت سويسرا، باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك واليابان، الرئيس - المقرر على الطريقة القديرة والعادلة التي أدار بها الدورة، وأعربت عن رضاها عن المواضيع المقترحة مناقشتها في الدورة السادسة. ورحبت أيضاً بإجراء مناقشة في المستقبل في إطار اللجنة بشأن مدة دوراتها، بغية التوصل إلى اتفاق وتقديم توصية توافقية إلى المجلس.

٧٩- وأعربت باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، عن تقديرها للرئيس - المقرر لدوره القيادي خلال الأسبوعين السابقين. وأكدت مجدداً موقف منظمة التعاون الإسلامي، مشيرةً إلى أن وضع معايير تكميلية من شأنه أن يعزز الإطار التنظيمي الدولي في التصدي لهذه الحوادث، وإلى أن مسألة الثغرات الإجرائية ينبغي مواصلة مناقشتها في إطار مداولات إضافية. وقالت باكستان إن منظمة التعاون الإسلامي ترى أن من غير الممكن المضي قدماً في وضع آليات وطنية دون وضع معايير. وأضافت أن التعصب الديني، على النحو الذي أُنْفِق عليه في مؤتمر استعراض نتائج ديربان، شكل معاصر للعنصرية، وأن على اللجنة المختصة أن تواصل مناقشة هذا الموضوع. وأشارت باكستان إلى أن منظمة التعاون الإسلامي كان في نيّتها أن تناقش، في الدورة السادسة للجنة، موضوع "الدعوة إلى الكراهية الدينية والعرقية والقومية والدينية، والتحريض عليها"، على النحو الذي أُنْفِق عليه في الدورة الثالثة للجنة المختصة، غير أن المنظمة وافقت على الموضوعين الجديدين من أجل الحفاظ على توافق الآراء. وفيما يتعلق بالمواضيع الثلاثة القديمة، ينبغي تخصيص وقت متساوٍ لكل منها، نظراً إلى أهميتها وينبغي أن تولى اهتماماً متساوياً.

٨٠- وشكرت كوبا جميع الوفود على ما بذلته من جهود، وأشارت إلى تزايد أهمية صياغة معايير تكميلية، وإلى أن اللجنة حددت مجالات وثغرات أثناء الدورة الحالية والدورات السابقة. وقالت إن العديد من البلدان تعاني من تزايد مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وعرضت كوبا مواضيع حديثة تتعلق بالتنميط العرقي والعنصرية المؤسسية، وهي مواضيع لا يمكن إهمالها، وبينت أن الحاجة المستمرة إلى استئصال تلك الآفات تبرز أهمية أعمال اللجنة المختصة. ووافقت على الحاجة إلى تحسين نسبة الردود المقدمة على الاستبيان، مشيرةً إلى أنها ترحّب أيضاً بإجراء مناقشة لدور وسائط الإعلام، بالإضافة إلى المواضيع الخمسة التي ستُنظر في الدورة السادسة. وفيما يتعلق بمدة الدورة، قالت إن مناقشة المسائل المهمة المعروضة على اللجنة تتطلب ١٠ أيام.

٨١- وقدمت الجزائر أيضاً بياناً عاماً أعربت فيه عن تأييدها للبيان الذي أدلت به باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي. وشكرت الجزائر الرئيس - المقرر على كفاءته في توجيه أعمال اللجنة، حيث سلّط ضوءاً جديداً على المواضيع المطروحة وعلى المشاركة البناءة من جانب جميع الوفود. وأعربت عن سرورها للتوصل إلى توافق آراء بشأن المواضيع الجديدة التي ستُنقاش في الدورة السادسة، وعن أملها في أن يستمر توافق الآراء في الجلسات المقبلة. وقالت إن مسألة مدة دورات اللجنة المختصة مسألة ثانوية بالنسبة إلى المسألة الأساسية، وهي العمل الموضوعي للجنة.

٨٢- وأشارت جنوب أفريقيا مجدداً إلى أن غابون قدمت في بداية الدورة بياناً، باسم المجموعة الأفريقية، بيّنت فيه أن موقف المجموعة الأفريقية هو أن ولاية اللجنة المختصة تتمثل في وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، من

أجل معالجة الثغرات الموجودة في الاتفاقية والمتعلقة بالمظاهر المعاصرة للتمييز العنصري. وقالت إن هذه النقطة كررتها وفود المجموعة الأفريقية وفود أخرى أثناء الدورة. وأضافت أن المجموعة الأفريقية وجهت دعوة للجميع لاتخاذ مواقف بناءة أثناء الدورة وأعربت عن خالص تقديرها لحدوث ذلك بالفعل، وأعربت أيضاً عن أملها في أن تستمر هذه الروح الإيجابية في الدورات المقبلة. وأيدت المجموعة الأفريقية إعادة توزيع الاستبيان، وأعربت عن سرورها للاتفاق على مناقشة الموضوعين الجديدين من أجل مصلحة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٨٣- وافقت اللجنة المخصصة في جلستها الرابعة عشرة على ما يلي:

(أ) أن تُناقش المواضيع الخمسة التالية في الدورة السادسة للجنة المخصصة:

- "كره الأجانب"؛ "إنشاء أو تحديد أو إبقاء الآليات الوطنية المعنية بالحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومنعها"؛ "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري"؛ "التدابير الخاصة، بما في ذلك التدابير الإيجابية، والاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بمنع ومكافحة واستئصال جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"؛ "المنع والتوعية، بما في ذلك من خلال التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في سياق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"؛

(ب) أن يطلب الرئيس - المقرر مزيداً من الردود على الاستبيان الحالي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، وذلك بإعادة توزيعه. وافقت أيضاً على إصدار موجز محدث للردود المقدمة.

٨٤- وفي تلك الجلسة أيضاً، اعتمد تقرير الدورة الخامسة، رهن الاستشارة، على أن يكون مفهوماً أن الوفود ستقدم التصويبات الفنية على مداخلاتها كتابةً إلى الأمانة في موعد أقصاه ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي ختام الجلسة، أشار الرئيس - المقرر إلى أنه ستُعقد اجتماعات مع المنسقين الإقليميين في الفترة الفاصلة بين الدورتين، ودعا جميع المشاركين إلى النظر في المواضيع وفي كيفية المضي قدماً. وشكر أيضاً المشاركين على ما أدلوا به من كلمات تقدير لشخصه، مشيراً إلى أن التقدم المحرز أثناء الدورة إنما هو حصيلة ما أبدته الوفود من احترام وتسامح وما قامت به من عمل شاق أثناء الدورة الخامسة.

Annexes

[English only]

Annex I

A. Summary of the expert presentations and initial discussions on the topics of “Xenophobia” and “Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”

1. At the 4th meeting on 24 July, Ms. Daniela Gomes, a civil society activist and journalist from Brazil, gave a presentation on racial discrimination and xenophobia in the region of Latin America. She highlighted unequal socio-economic situation, marginalization and disparities particularly affecting people of African descent and indigenous peoples in the region and that racism existed in all spheres of life. Ms. Gomes noted that it was usual for people to deny that racism and xenophobia existed in the region, while there were victims in each country. She noted that even sport could present a stage for xenophobic manifestations in Latin America. Ms. Gomes stated that xenophobia and racism had a tendency to intersect and that most of the victims are people of African descent and indigenous peoples who face racial discrimination and social exclusion.

2. She pointed out that following the World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance in Durban in 2001, Governments of the region started creating national mechanisms to combat racial discrimination. She highlighted that laws could not be considered effective, if they are not implemented. Ms. Gomes emphasized that racial crimes should be processed as such, and not presented by state authorities and the judiciary as simple injuries which disregarded racist motivation as a factor. Ms. Gomes stated that laws against discrimination should be combined with public policies, which could assist the population in understanding the importance of equal rights. She highlighted the important role of public awareness-raising campaigns, including on positive measures and affirmative action programmes. She noted the responsibility of civil society in the region to actively participate and demand more from their governments and to learn to use strategically human rights mechanisms. Ms. Gomes also stated that it was important to ensure free legal aid and psychological support for victims. She stated that it was important that the police services receive training in order to abolish the practice of racial profiling.

3. Ms. Gomes noted the governments should increase awareness of the history of people of African descent and ensure that education officers monitor the implementation of laws regarding the African diaspora history and culture in the educational curriculum at schools. Media should also reflect diversity in a positive way and people of African descent and indigenous peoples should be represented in the media profession. She noted that many of the issues that she had raised and recommendations which she was making had previously been addressed and included in the UPR and CERD recommendations to countries in the region. She concluded that it was time for change and to ensure that people of African descent and indigenous peoples participated equally in the job market, education, media, law enforcement and all other domains.

4. The delegate of Brazil noted that historically Brazil had not acknowledged racism in the country, which was noticeable even in its former reports to the CERD Committee. The World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance of 2001 was important for the country and civil society. The Government now recognized that structural discrimination exists, rooted in its slavery in the past and also linked to poverty and social exclusion. She added that most people of African descent suffer exclusion and the Government was working to address this through the adoption of laws and other public policies which were having a positive impact on people of African descent. The previous year, the Supreme Court ruled that affirmative action policies instituted by the Government are constitutional. These affirmative action policies have proven successful, however the Government has challenged to convince a sceptical public. She added that a Statute for Racial Equality had also been adopted in Brazil impacting several spheres including cultures, health, and education.

5. The Ambassador of Morocco expressed his support for the Chairperson-Rapporteur and expressed appreciation to Ms. Gomes for her presentation which provided a comprehensive snapshot of racism and xenophobia in the region of Latin America. He added that her presentation gave a broader perspective of xenophobia and racism in the world and pointed to the universality of these scourges that were not confined to a single country or region. He congratulated Brazil for the progress it was making and noted that there are other countries which deny the existence of these problems. He stated that if current laws had not remedied the situation, then it was only logical to consider new laws. He expressed disappointment at the disdain with which the Committee was treated adding that there was no hierarchy to rights and that any and all violations of human rights must be condemned. He emphasized that education and leadership were very important factors, which included a role for political, religious and academic leaders. He stated that discrimination based on religion of belief against followers of religions are amongst the worst forms of discrimination as they attack the core beliefs of people, which could lead to violence and terrorism. He noted that racism persisted as there were not strong laws to criminalize such behaviour and there was no clear definition of xenophobia. International human rights law had not been able to eradicate these problems; therefore further actions should be undertaken to combat racism and xenophobia. He stated that history would not judge kindly the Ad Hoc Committee if it was silent. Stating that the evolution of international human rights law does not end with the ICERD and Durban related documents, it was time for the Ad Hoc Committee to come together, take its responsibility and fully implement its mandate to elaborate complementary standards to the ICERD.

6. The delegate of Uruguay thanked Ms. Gomes for her presentation and reaffirmed that racism and xenophobia are indeed everywhere. He noted that in the Latin American region was still challenged by racism, often not acknowledging its existence. It was important to be self-critical and recognize that people face discrimination. He stated that Uruguay had only recently taken actions to recognize the existence of the phenomenon of racial discrimination in the country. He stated that about 10% of the population of Uruguay are people of African descent and they face social rather than structural discrimination. He highlighted a recent campaign about the positive attributes of immigration which was taking place in Uruguay. He queried how it was possible to distinguish xenophobia from racial discrimination.

7. Ms. Gomes emphasized that human rights instruments and mechanisms were important, as that without them the situation would be far worse. With regard to immigration, she noted that while new immigrants brought new issues to countries of the region, xenophobia clearly had a colour and that colour more than nationality was the factor. She reiterated the importance of raising the awareness of people about xenophobia, racial discrimination and history and culture of different communities and groups, especially since surveys in Brazil effectively showed that while there was racism, no one would admit to being a racist. She noted that affirmative action policies had always existed for others groups, such as farmers, however the reluctance seemed to have arisen with

respect to affirmative action for people of African descent. While the Government was supportive of affirmative action programmes, much work remained to be carried out to convince the public. She emphasized that improved purchasing power and decreased poverty did not eradicate racial discrimination and exclusion, as it was also a deep exclusion of people of African descent and indigenous peoples.

8. The delegate of the European Union shared recent developments with regard to assistance to victims in EU countries. She noted that in October 2012, Directive 2012/29 was adopted establishing minimum standards on the rights, support and protection of victims of crime, replacing Council Framework Decision 2001/220/JHA. It was a significant step forward in the level of protection of victims throughout the Union, in particular within the framework of criminal proceedings. The individual protection needs of victims are taken into account as well as the nature or circumstances of the crime. This Directive is part of a horizontal package of measures where any victim can rely on the same basic level of rights. Some of the elements in the Directive include access to support in accordance with victims' needs, special protection measures, assessment of vulnerability to secondary and repeat victimisation. It also takes into consideration the higher vulnerability of children. She noted that particular attention is to be paid to victims of hate crimes. Information about their case is to be provided to victims and privacy of victims and their family should be respected. The Directive contains more rights for victims, concrete steps that should take place and the deadline for its implementation is November 2015. She asked Ms. Gomes whether there is more room for the improved implementation of existing laws and policies.

9. The delegate of the Czech Republic highlighted the importance of implementation. She stated that if laws are not sufficient to eradicate racism, then more laws were unlikely to be the answer. She thanked Ms. Gomes for her presentation and expressed appreciation for the openness of the discussions during that meeting but regretted that while there was more information provided on some regions of the world, the Committee had not heard from other regions. She noted the need for greater geographic balance in the presentations and exchange of information during the sessions of the Ad Hoc Committee. Welcoming the concreteness of the presentation, she noted that challenges with respect to xenophobia and racial discrimination, i.e. on data collection and educational curriculum, coincide across regions.. She emphasized that the limited number of responses to the questionnaire did not reveal a universal interest in the subject matter and it did not provide sufficient information for the Committee's work

10. The delegate of Argentina pointed out that his Government had created a national human rights institution and adopted a national action plan, following up the World Conference against Racism in Durban in 2001. In addition, Argentina and Brazil had recently commenced bilateral and regional cooperation on policies with regard to people of African descent. He highlighted specialized programmes, such as an internet and television awareness-raising campaign on people of African descent.

11. The delegate of Angola said that given the large Angolan population in Brazil, it found Ms. Gomes' presentation especially interesting. He noted that Angola had several legal provisions in its criminal and civil laws and procedures addressing discrimination, noting that victims could file complaints and that police could take actions, including investigations. The Angolan Constitution also prohibited discrimination. He noted that the population of his country was diverse and that people were well integrated. He inquired about a public case of an Angolan student killed by a group in Brazil the previous year.

12. The delegate of the United States of America welcomed the presenter's frankness and openness and the focus on the victims. . He noted that there were similarities between the situation in Brazil and the United States of America with respect to a past history of slavery and colonialization. Similarly, affirmative action was also a subject of debate in the United States, and racially motivated crimes presented a challenge to Governments. He noted that it was important to acknowledge problems; however, it was also important to

recognize that progress has been made. He highlighted a joint action plan with Brazil to address racism and discrimination. He also pointed out that if existing laws and institutions were not being adequately implemented, whether the solution to this was necessarily new laws and institutions.

13. Ms. Gomes welcomed the victim's assistance initiatives being implemented by the European Union. She reiterated that Brazil's Law 10639 on diversity in the education curriculum was an excellent law on the books, however it required effective implementation. She gave the example of Palmares College which provided an Afro-descendant curriculum and exposure to its predominantly Afro-descendant school population since its establishment ten years ago. She commented on the importance of census as respondents were increasingly declaring themselves as Afro-descendant and indigenous and also welcomed Afro-descendant public information campaigns being undertaken by Argentina.

14. The Chairperson-Rapporteur thanked Ms. Gomes for her presentation noting that human struggles build a sense of solidarity even for people who have never met. He highlighted the situation of South Africa after apartheid and emphasized that in setting a vision for a non-racial society, it realized that laws are needed as laws govern behaviour and ensures respect for human rights. He noted the importance of statistics, categorizations and South Africa's experiences with affirmative action, underlined that that inequality and discrimination affects social cohesion and it may lead to security problems.

B. Expert presentations and initial discussion on "Xenophobia"

15. The 5th meeting on 24 July considered issues of xenophobia related to the media. Ms. Milicia Pesic, Executive Director of Media Diversity Institute (MDI), gave presentation entitled "Xenophobia and (Racial) Discrimination: The Role of Media." She introduced the work of MDI, which involved mobilizing the power of media for deeper public understanding of diversity through a bottom-up approach involving civil society organisations and media educators. She underlined the principles of freedom of expression and opinion, participatory democracy and diversity. She noted that after education and the family, media is the third largest source of attitudes towards others. She gave examples of ongoing activities such as training for journalists in Egypt, as well as examples from the United Kingdom, where the organisation is based. She pointed out that there was, in general, a great deal of discussion in media circles in the UK for the need to institute self-regulation, although she expressed scepticism about the effectiveness of such a framework. She also stated that it was important for the media to lead the debate amidst growing right-wing sentiments across different parts of Europe, while also referring to the general silence on multiculturalism following statements in recent years by several European leaders on the "failure" of multiculturalism. She outlined what MDI thought makes good journalism, including bringing diversity into the mainstream.

16. On addressing xenophobia, Ms. Pesic, suggested that in addition to being fair, accurate and balanced, journalism needed to espouse principles of inclusiveness and sensitivity as well. In conclusion, Ms. Pesic shared studies undertaken by the Media Diversity Institute entitled "Getting the Facts Straight: Reporting Ethnicity and Religion" and "Media4Diversity: Taking the Pulse of Media for Diversity" on media and diversity which included a number of recommendations aimed at different stakeholders (government and policy makers, civil society and media) about what they could do to enhance media diversity and promote tolerance and diversity through media in Europe.

17. The delegate of Pakistan on behalf of the OIC asked whether the media, in its role as a watchdog could, at times, usurp the roles that belonged to the executive or the judiciary. He also asked about the role of the media in eliminating racism and discrimination and as to whether the media required direction in combating racism.

18. The delegate of Egypt inquired about the impact of media on decisions of policymakers at the level of regional and international politics, as well as its role in dealing with hatred and incitement, and whether the media felt the need for common code of conduct in tackling such issues. The delegate of Switzerland asked the presenter about her views with regard to self-regulation of the media.

19. Morocco commented that some media outlets lacked sensitisation about minority groups and encouraged xenophobia through tendentious reporting, resulting in tragic consequences. The delegate stated that journalists could be advocates for equitable societies. She asked Ms. Pesic whether it was possible to develop a code of conduct for cultural diversity in and by the media and how the media could play a role in highlighting the value of multiculturalism in European Union, given the general situation that the presenter alluded to in earlier presentation. Ms. Daniela Gomes commented on the role of online social media including blogs and websites in Brazil as a new platform that countered the often exclusionary media environment in the country.

20. The delegate of the United States of America expressed concern over increased media regulations and stated that they were contrary to the culture of freedom of expression in his country, noting that “best way to counter bad speech was with more speech.” The delegate asked about the presenter’s impression of the US approach in comparison with various approaches in addressing such issues. The delegate of South Africa commented that the presentations through the day were interesting and thought-provoking and had emphasized the need for more training and education at various levels to combat xenophobia. The delegate added further that the issue may not have been sufficiently addressed by Article 7 of the ICERD which provided for “effective measures, particularly in the fields of teaching, education, culture and information.”

21. The delegate of Japan stated that regulatory mechanisms could be counterproductive as the inherent role of the media was a check on governments to ensure that they were “doing the right thing”. The delegate pointed out that giving more power to the state by instituting more legislative measures could contradict or undermine the role of media, while self-regulation was a more suitable approach. The delegate of Japan concurred with the earlier comments made by the delegate of the USA that education and freedom of expression, as well as awareness raising activities on developing tolerance of diversity, were more effective tools in countering xenophobia and acts of violence, than regulation.

22. In response, Ms. Pesic pointed out that in democratic societies it has been the duty of media to watch the activities of the authorities and discrepancies on this role existed in non-democratic countries. In response to the role of the media in regard to the events in Egypt, she said that as in most conflicts, media has taken different sides and hoped that the monitoring of events closely will be able to provide further information on the evolving situation. The presenter emphasized that although self-regulation often did not function well, it was considered by the media as a suitable framework. She further pointed out that there existed different frameworks throughout the world as evidenced by those in the USA and Europe. The respective and appropriate model was informed by culture, history and development of a given country. She underscored the importance of training for journalists, especially since journalism in recent times had become simply storytelling. Journalists required educations about how to report, how to diversify newsrooms, in terms of media professionals, sources and perspectives. In terms of enhancing multiculturalism, Ms. Pesic stated that public debate on the issue was important and that it was important to share examples and good practices from other societies in such debates. On the issue as to whether an international instrument was needed, Ms. Pesic replied that any such document would have to be turned into application or it would become just another document. She pointed out the relative lack of information among journalists in EU about human rights instruments, further to the research that the Media Institute had conducted. The presenter concurred with the growing space of online social media for vulnerable communities and

education and awareness-raising not only for the public, but the mainstream journalists was equally important.

23. The Chairperson-Rapporteur, in thanking the presenter stated that different countries had varying experiences and that national contexts were also important on the need to develop regulatory mechanisms. He gave the example of South Africa where racism is illegal, and is not be allowed to be propagated as freedom of expression, as it would only create more potential for conflict. As rights entail responsibilities, he added that evolving issues and context needed to be understood to address complex issues such as hate speech and xenophobia. He gave an example of the functioning of the banking sector under a self-regulatory framework, which lead to problems in recent years, and thereby commencing an introduction of regulatory frameworks. He stated that that the question might be: What amount of state intervention is required, so as not to damage community and society by its consequences?

24. Mr. Edmundo Bracho, journalist and consultant also with the Media Diversity Institute, gave a presentation on “Diversity and discrimination in news media practice: views from Latin America.” Mr. Bracho stated that MDI had been in contact with journalists and media scholars in Colombia, Cuba and Venezuela to assess and improve journalistic practice by looking at the perceptions and opinions news practitioners have of their own work, the national media, and cultural industries and by also looking into minority and interest groups, based on gender, race, ethnicity, religion, age, sexual orientation, language, nationality, political and ideological inclinations, cultural origins and practices, and other less traditional categories of diversity. Based on the research, Mr. Bracho pointed out that their findings suggested that one aspect that stood out as quite specific to the region when observing issues such as race, ethnicity and nationhood identity in relation to the news media is the strong presence in the majority of Latin American countries of a numerous indigenous population and of Afro-descendent groups.

25. However, Mr. Bracho elaborated that they are positioned by the media as essentially marginal with regards to citizen participation and as such they still needed to be represented in the media and in the socio-cultural narratives with a more intense, plural and positive presence. He also added that while the news and community media have made the minorities more visible and participative than before, racial and ethnic minorities are not represented adequately and that when so, they often fall into stereotypical prototypes with negative connotations in the publicity and the entertainment businesses, and in non-news broadcast media content. While legal frameworks set forth in the last 15 years by some of Latin American governments have favored the participation of indigenous and Afro-descendent representatives in institutional and official spaces, more inclusive shifts are still limited and partial.

26. Ms. Daniela Gomes, commenting on the presentation, stated that often it was not the absence of racial vocabulary by the media but the manner and context in which certain issues and words were being expressed that still gave the impression of racial prejudice. She also noted the limited impact of community television in comparison to mainstream media. The delegate of Argentina inquired about the study methodology and the delegate of the United States of America stated that denial of the prevalence of racism in societies is a significant concern that recurred in the presentations.

27. The delegate of the Bolivarian Republic of Venezuela highlighted the issue of visibility and the pluri-ethnic and multicultural character of the country and also outlined its on-going efforts to criminalize racism and hear the concerns of the people of African descent. The delegate added further that the category for people of African descent was included in Venezuela’s latest census and the government had supported people of African descent with resources and to raise the profile of their communities. He noted that while there was freedom of expression and opinion, there was also responsibility for what was said. In this regard, it was important to address issues of incitement.

28. In his closing comments, Mr. Bracho stated that the methodology of the research was essentially a qualitative approach with interviews with journalists from different outlets, backgrounds, categories of age, gender and ideological positions to arrive at a balanced opinion. Given the regional context of denial of racism and xenophobia, he considered that it would be challenging to create guidelines of protocols. He welcomed the boom of community media in Venezuela adding that MDI would like to see this strengthened as it served as a model for other countries in the region.

29. Due to a logistical issue with the arrival of an expert presenter on the morning of 25 July, the Chairperson-Rapporteur proposed that the 6th meeting be devoted to an informal meeting. The participants discussed informally issues relating to xenophobia, affirmative action, data collection and replies to the questionnaire.

30. Mr. Piara Powar, Executive Director of the Football against Racism in Europe (FARE), delivered a presentation on Racism in sport at the 7th meeting of the Ad Hoc Committee. Mr. Powar stated that racism was rife in sport and that while expression of nationalism in sporting events signified unity, it has increasingly spilled over into various forms of hatred, racism, xenophobia and other manifestations in sporting events. He noted that the fault lines or spectator sports like football, racism, xenophobia and nationalism tended to overlap. He attributed the increase in racism and racial hatred to increasing migration flows, re-emergence of far-right youth movements, local, national and regional rivalries as well as social and urban conflicts spilling over into the sporting arena. He said while recent incidents involving the walkout by AC Milan player Kevin Prince Boateng and other players in Europe highlighted the situation, monitoring of sporting events had shown that racist activities in sporting events had taken place in 28 countries outside of Europe and in all parts of the world. He explained that due to a glass ceiling in sports, while the flow of talent was from the South to the North, very few people of African descent or from other groups held top level managerial or senior corporate level positions in the football world. According to Mr. Powar, the xenophobia and racism in sport was often built on the mythologies of the “other” and stereotyping. He also highlighted the lack of gender diversity in sports management. He proposed that mobilization at the street level in creating awareness about racism was important in addressing the issue of racism in sports. Similarly, it was essential that icons of sports led initiatives to highlight the situation as well as awareness campaigns aimed at countering racism. Mr. Powar also proposed that better data collection and sharing of good practices on countering racism in sports, together with the UN Office on Sports for Development was important.

31. The delegate of Switzerland inquired as to whether low representation of women in sports or discrimination against women in sports was a subject matter that had been researched by the FARE Network. The representative of the European Union asked about the success of training programmes, whether it was possible to change behaviour through training and also requested information on FARE campaigns as well as the sharing of good practices with other regions of the world. She also inquired how discrimination on multiple grounds was being addressed by FARE.

32. The delegate of the USA highlighted the role of race in sports in the United States, such as in major league baseball, and also noted the issue of diversity in the management structures of sports. Pakistan inquired if there was a difference between xenophobia and racism in sports activities. In addition, he stated that for spectators and viewers who watched sports on the basis of national affiliation, where did nationalism cross over into racism and hatred? The delegate of Greece commented that racism had always been prevalent in sports. The delegate of South Africa asked whether Mr. Powar’s organisation had encountered racist attitudes in countries where people were of similar ethnic backgrounds. The delegate of Mexico asked about the mechanisms that the FARE Network used in establishing dialogue with local authorities. The delegate of Morocco highlighted the prevalence of discrimination of women in sports and also posed the question as to whether an institutional mechanism to monitor racial discrimination in sports could be

established as international governing bodies such as the International Olympic Committee did not appear to have such a monitoring body or lacked the capacity to monitor. Ethiopia stated that contemporary forms of racism and particularly xenophobia were issues not envisaged when ICERD came into existence in 1969, and therefore it was essential to address issues, and hence it expressed its support for complementary standards.

33.. Mr. Powar responded to the queries stating that gender-based discrimination was indeed prevalent in sports and that the culture around mass spectator sport engendered multiple forms of discrimination and intersectionality. He also referred to the ongoing cooperation between OHCHR, FIFA, UEFA and other sports related organizations to tackle the issue of racism in football. In terms of mechanisms of cooperation with local authorities, Mr. Powar stated that preventative measures aimed at enforcing and strengthening the ability of governing bodies to regulate and combat racism in sport was the key.

35. The Chairperson-Rapporteur thanked the speaker for his presentation and also spoke about the South African experience on sports as a uniting element as evidenced in its nation building process and including the successful holding of the FIFA World Cup in South Africa in 2010. He then invited general statements from the participants on the topic of xenophobia.

C. Expert presentations and initial discussion on the topic of “Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”

36. During the 8th meeting, on 26 July, Mr. Michel Forst, Secretary General of the French National Consultative Commission on Human Rights (CNCDH) focused his presentation on three main areas: i) the Commission and its role in the fight against racism, anti-Semitism and xenophobia; ii) the French National Action Plan against Racism; and, iii) some observations and ideas on the work of the Ad Hoc Committee.

37. He stated the Commission was created in 1946 it was again accredited in 2013 by the International Coordinating Committee of national human rights institutions in conformity with the Paris Principles. Its functions, composition and operation have been clarified and extended by a law passed in March 2007. The CNCDH has a broad mandate on all matters relating to human rights and international humanitarian law. It monitors and proposes initiatives for follow up; undertakes quantitative and qualitative research and survey; and it provides advice and also has a reporting obligation.

38. He informed that the Commission is preparing the 25th annual report for 2013 on racism, anti-Semitism and xenophobia. Mr. Forst explained that the title of the report clearly distinguished racism and anti-Semitism, as whereas anti-Semitism is a special form of racism, to which particular attention should be paid. Xenophobia is also a specific phenomenon, which is often racist in nature.

39. Mr. Forst noted that data provided by the Ministry of the Interior on the acts and threats of a racist, anti-Semitic and anti-Muslim character mark, once aggregated, a sharp increase. For 2012, the sum of acts and threats of a racist, anti-Semitic and anti-Muslim character totaled 1,539, representing an increase of 23%. A detailed look at the figures revealed that the anti-Semitic and anti-Muslim increased by the greatest number: anti-Semitic acts and threats reached 58% and anti-Muslim acts and threats increased by 30%, confirming the upward trend recorded in 2011. He also pointed out that for the third consecutive year the survey indicated a growing intolerance in France. While the early

2000s was marked by a continuous movement toward greater tolerance, since 2010 there has been an increase of racism and intolerance, which was particularly worrying. Furthermore, 94% of the respondents also believed that it is essential that foreigners who come to live in France adopt the habits of French life. Problems with integration are also significantly attributed to foreigners and not to society in general. He stated that taken in the broader context of negative climate and strong socio-economic degradation, there is an increasing overall tolerance for racism, anti-Semitism and intolerance, assisted by internet and political actors.

40. For many years CERD had recommend to France to develop and implement a national action plan against racism. The Commission has welcomed the development of this plan and was pleased to be consulted on the draft, hoping that its adoption would inform, sensitize and mobilize all concerned stakeholders, including government and citizens. The Commission regrets that the draft plan does not include additional financial resources to support ongoing or new activities.

41. During the last part of his presentation, Mr. Forst offered some observations and ideas about the work of the Ad hoc Committee. He stated that from the perspective of the Commission, the focus should be on the implementation and application of existing norms. The Commission, also within the broader debate on the reform of treaty bodies, was attentive to any proposals for better management of individual communications and, in this respect, the old proposal for an international court on human rights, which would deal with individual communications from all treaty bodies, could present a solution. He also noted the Commission's interest in the general comments and recommendations of CERD that would gradually refine the interpretation of the Convention and according to the Commission, this dynamic interpretation of ICERD was, in his view, the best way to make it live and adapt to the changing world and society.

42. The delegate of Switzerland thanked the presenter and inquired about the reasons behind increasing intolerance in France. She stated that her government is also concerned with migration issues and asked about good practices that were in place in France, noting that dialogue was important to her country.

43. The delegate of Pakistan asked if, according to Mr. Forst there was a link between the French law banning the hijab/veil and the recent violence against women wearing the veil/hijab. He also raised a question on racial profiling about racial profiling by the police and if there are training courses and directives targeted at its prevention.

44. The delegate of the European Union agreed that the implementation of existing standards was key and asked about how to ensure efficiency in access of victims to remedies.

45. Bangladesh asked if integration measures could infringe upon the right of freedom of religion and belief and cultural practices and questioned whether integration policies could cause fear and gaps which required filling.

46. In reply, Mr. Forst highlighted the important role of human rights defenders and NGOs that follow up on cases. He stated that he did not have a proposal for a definition of xenophobia, stating that in general it is rejection of aliens, blaming them for problems in France, including security. He noted that rejection of differences leads to racism and anti-Semitism. There were also prejudice and negative attitude towards Roma in France. He noted "unacceptable" statements by politicians, Ministers, parliamentarians and other state officials which encourages the same discourse by the general public. Such kind of behaviour of state officials encouraged the public to make racist statements.

47. With regard to the link between law prohibiting the veil/hijab and violence, Mr. Forst stated that the French law had a balanced approach as it was not aimed at the Muslim population. In many cities, women wore veils and the problem only arose when the face was covered, contrary to the law. Notwithstanding, the police may demand that the woman

reveal her face and they sometimes they overstepped their authority. Police were encouraged to organize trainings on racial profiling. One suggestion was to issue receipts to those who were stopped and searched by the police, allowing for a control or investigation as to why a person was checked several times.

48. Mr. Forst emphasized that implementation of standards was of greater importance than the development of new norms. There were ways to ensure better implementation such as country visits by the treaty monitoring bodies which might be costly, but effective. If more country visits were carried out, better information about what is happening on the ground will be gathered. In this context, the old proposal for an international court on human rights might be considered. There is a legislative process to integrate aliens and foreigners in France. Despite existing legislation and other measures, it was proving challenging in some areas to accept of foreigners and different cultural practices.

49. The Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights, Ms. Valeriya Lutkovska also gave a presentation during the 8th meeting of the Committee. She said that the Commissioner's mandate on equality and non-discrimination was envisaged in article 3(6) of the Law on Parliament Commissioner for Human Rights which refers to prevention of any forms of discrimination in exercise of rights and freedoms and article 10 of the Law "On Fundamentals of Preventing and Combating Discrimination" refers to control over observance of the principle of non-discrimination in various spheres of public relations, monitoring of observance of the principle of non-discrimination in various spheres of public relations, review of individual and group petitions/complaints on discrimination, elucidation of issues concerning prevention and combating of discrimination and observance of the principle of non-discrimination in the Commissioner's Annual Report. With regard to the structure of the Secretariat she noted that it includes Commissioner's Representative on Child Rights, Non-Discrimination & Gender Equality, Department on Child Rights, Non-Discrimination & Gender Equality, Non-Discrimination Division, Expert Board on Non-Discrimination and Gender Equality.

50. She pointed out that in 2012, 792 complaints were received: 56 proceedings were initiated, 675 explanations and advice were given and 61 were unacceptable. These complaints include 3 based on Race/Color of skin, 49 on Ethnic/National origin and 682 on Religion and belief. With regard to monitoring draft laws and governmental legal documents for discriminatory provisions, in 2013 the Commissioner provided 8 expert opinions and recommendations submitted to Parliamentary Committees, worked closely with civil society organizations on joint monitoring efforts (e.g. Centre for Civil Liberties, Coalition Against Discrimination) and provided analysis of laws in force (e.g. Commissioner's opinion on Law "On Fundamentals of Preventing and Combating Discrimination in Ukraine", provisions of the Criminal Executive Code of Ukraine that discriminate on the ground of sex, etc.). Various awareness raising initiatives were also organized, including conferences and trainings.

51. With regard to legal challenges, Ms. Lutkovska highlighted the limited scope of competence in article 2 of the Law on Parliament Commissioner for Human Rights, which is not sufficient for an effective work in the field of non-discrimination, article 161 of the Criminal Code of Ukraine, lack of key competences such as ability to initiate Action Popularis Cases and Amicus Curiae is not institutionalized. She also noted that legislation on equality and non-discrimination requires further improvement (e.g. principal laws, secondary normative acts, anti-discrimination assessment procedures). There are also organizational and operation challenges, such as specialized expertise on equality and non-discrimination and human resources.

52. The Ukrainian Commissioner also pointed out that legislation on non-discrimination was quite new in Ukraine. The general public did not have an understanding of the possibilities provided by the new law. In 2012 and 2013 there were few applications regarding discrimination. She explained that more education and awareness-raising was needed by the general public. More capacity-building work is also required for civil society

organizations, Ministries, state agencies, and local administration to prevent human rights violations. She briefly referred to challenges posed by legislation on data protection and non-discrimination.

53. With regard to a question posed by a participant on freedom of religion and belief, the Commissioner noted that while in the past, the Church was prohibited it now plays a very important role in the society, with implications for the political and legal situation in the country. She explained that people were facing problems with legislation regarding data protection, due to religious belief and could contact the her office which could discuss it with the respective state body in order to solve the problem. She said that there had been positive experiences with regard to this issue.

54. At the 9th meeting on 29 July, Ms. Eva Sobotka, Programme Manager at the European Union Agency for Fundamental Rights (FRA) gave a presentation entitled “Developments and Trends on racism, racial discrimination, Roma, and crimes motivated by racism, xenophobia and related intolerance in the EU”. She provided an overview of the mandate of FRA, as contained in primary and secondary legislation, including article 3, paragraph 3 of the Treaty on the European Union (TEU), articles 10 and 19 of the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), article 21 of the EU Charter of Fundamental Rights, the Racial Equality Directive (RED) 2000/43/EC. She also referred to Communication COM (2011) 173 on the EU Framework for National Roma Integration Strategies up to 2020.

55. With regard to key developments in the area of racism and ethnic discrimination, Ms. Sobotka noted the persistence of mainstreaming of elements of extremist ideology in political and public discourse and ethnic discrimination in healthcare, education, employment and housing, throughout the European Union (EU). She said that Member States had made efforts to develop comprehensive approaches to Roma integration. Nevertheless, more has to be done in order to secure sufficient funding for Roma inclusion and ensure that it benefits the targeted groups, put in place robust and effective monitoring mechanisms, and fight discrimination and segregation. She highlighted that several Member States had addressed crimes motivated by racism, xenophobia and related intolerances, by redefining what constitutes such crimes, and changing and enhancing their data collection systems. Some Member States had taken steps to enable the collection of data disaggregated by ethnicity, thereby allowing for better recording and identification of potentially discriminatory practices.

56. Ms. Sobotka pointed out that when considering trends, it was important not to confuse the rate of recorded incidents of racist, xenophobic and related crime with the actual rate of such crimes, as it is widely acknowledged that this type of crime is grossly under-recorded. Moreover, variations observed within EU Member States from one year to the next could be the result of: (1) how these crimes are defined in criminal law; (2) changes in how (the characteristics of) incidents are recorded; (3) the willingness of victims and/or witnesses to report incidents; and, (4) the actual occurrence of racist, xenophobic and related crime.

57. She also presented results from the 2012 survey, which included Roma and non-Roma respondents, in the areas of poverty, housing, education, employment and discrimination. She noted that 60% of the Roma respondents identified members of the majority population as being the perpetrators with regard to the last incident of assault, threat or serious harassment they had experienced, which makes it clear that ‘racist’ perpetrators are not only a product of extremist ‘racist’ gangs but also from the general population. The results indicated that reasons for non-reporting are less often to do with the trivial nature of an incident (32%) and more to do with lack of confidence in the police and law enforcement (72%).

58. She concluded that making hate crimes visible and acknowledging the rights of victims of crimes entails taking action at three levels: legislation, policy and practice. She

said that with regard to legislation, it means recognising hate crime, the bias motivations underlying it and the effect it has on victims in both national legislation and European law. At the policy level, it means implementing policies that will lead to collecting reliable data on hate crime that would record, at a minimum, the number of incidents of hate crime reported by the public and recorded by the authorities; the number of convictions of offenders; the grounds on which these offences were found to be discriminatory; and the punishments served to offenders. At the practical level, it means putting instruments in place to encourage victims and witnesses to report incidents of hate crime, as well as mechanisms that would show that authorities are taking hate crime seriously.

59. Replying to the questions of the delegates from Ghana and the United States of America, Eva Sobotka noted that there was a survey in 2007, which collected data on people with different background, including people of African descent and of 1st, 2nd and 3rd generation immigrants. This survey will be repeated in 2014. With regard to legal instruments, she said that in addition to the EU surveys, FRA considered United Nations and Council of Europe (CoE) standards and approaches to issues, which does not lead to any conflict, and provides continuity. She noted that FRA approaches discrimination against Roma as ethnic/racial discrimination and there can be also multiple forms of discrimination for example with regard to Roma women and children. Nationality is also taken into consideration, depending on the situation.

60. The delegate of Ghana expressed concerns regarding the treatment of African migrants in Europe, in particular mass deportation and expulsion of aliens and foreigners from European countries. He noted the need for respect for dignity of those who are deported, giving them reasonable time to collect personal items. He stated that in cases of mass deportation, court cases are considered on the basis of merit; however dignity and due process tended to be compromised in the administrative processes. He mentioned that people with pending cases before courts should not be deported; yet immigration officials exercised pressure on embassies rather than await the outcome of the court processes.

61. In her reply to the delegate of the Republic of South Africa, Ms. Sobotka stated that racist incidents have to be addressed more broadly as national human rights institutions (NHRIs) could not address the entire scope of such crimes. Improvements were required in police and prosecution services and NHRIs should raise awareness about hate crimes; however, it was the responsibility of the justice system to address these crimes.

62. In her reply to the questions of the Chairperson-Rapporteur, Ms. Sobotka noted that the difference between good and bad data was primarily linked to the data collector and standardization of the process. She highlighted the importance of prosecution, as it was not enough to solely register a hate crime. Proper training and procedures had an impact on the prosecution of hate crimes and the collection of data. With regard to victims-friendly mechanisms, she said that in the United Kingdom victims could report crimes online, avoiding the need to interact directly and attend the police station as the online submission is re-routed to the responsible police station. She stated that it was not possible, at this juncture to make a comparison of data collection as practices vary between Member States and within States. She added that sometimes victims could approach civil society organizations, ombudsman office or NHRIs, to assist with the filing of a complaint and follow up on their case.

63. With regard to the practice of racial profiling, Ms. Sobotka stated that there existed various studies, proving that the practice is counterproductive and that the cost and adverse effects are disproportionate to the results. She noted that police protocols for investigation of hate crimes have proved to be very useful and they are usually present in Member States with comprehensive data collection. On the issue of racism in football, she did not consider it a new phenomenon. According to her the new element was the increased expression of extremist views in parliaments and political discourses.

D. Summary of the presentations and initial discussions on the updates on relevant global and regional developments

64. At the 11th meeting, on 30 July, Ms. Joy-Dee Davis Lake, Chair of the Organisation of American States (OAS) Working Group to Prepare an Inter- American Convention on Racism, Racial Discrimination and Related Forms of Intolerance and an Inter -American Convention against All Forms of Discrimination and Intolerance gave a presentation on the recently adopted Inter-American Convention against Racism, Racial Discrimination, and Related Forms of Intolerance as well as the Inter-American Convention against All Forms of Discrimination and Intolerance.

65. She noted that since 2000, the OAS General Assembly and successive Summits of the Americas, the highest policy-making bodies of the Inter-American system, have repeatedly raised concerns and reiterated a determination to combat the phenomena of racism, discrimination and intolerance. She said that it was felt that a convention such as this would reflect and project concrete steps, legally enforceable, that would contribute to Member States collaborating to give effect to the principle of equality among human beings.

66. She stated that in addition to the migratory phenomena of the present time, there are new forms of intolerance, no longer only concerning race and ethnicity, but involving much other human diversity. Intolerance had moved beyond an individual's phenotypical characteristics to encompass other characteristics such as social condition, health, gender identity, national identity and religion. Therefore, the purpose of the Inter-American Convention was to improve, strengthen, and enlarge the margins of protection already offered by the ICERD.

67. She said that after a thorough examination of how the Inter American Convention would look, a Working Group was installed in 2005, by General Assembly Resolution AG Res 2126 and negotiations began on the Draft Inter American Convention against Racism, Racial Discrimination and All Forms of Intolerance. The negotiations took eight years, and on many an occasion the process was beset with acrimony and stagnation. She noted that there were two notable impediments to the process: the non-participation of the US and the withdrawal of Canada, and the ideological difference that led to the split of the draft into two draft conventions.

68. With regard to substantive outcomes, she highlighted that the two conventions together represent the most ambitious catalogue of prohibited bases of discrimination under international law, including a binding definition of racism, a requirement that States Parties undertake affirmative measures, and for the first time, in the hemisphere there will be legal reprieve for groups that continue to experience multiple or extreme forms of racism, discrimination and intolerance that are driven by a combination of factors. These Conventions have expressly bound States Parties to ensure that security measures do not discriminate directly or indirectly against any person or group of persons, based, among other factors, on their race, ethnicity, culture or religion. For the first time, the categories of sexual orientation and gender identity and expression are included in a binding international instrument for the protection of human rights.

69. The delegate of Brazil noted that the OAS could serve as an example for this Committee, and how it developed complementary norms. Although negotiations took 8 years, it managed to fulfil the commitment made in 2000. Morocco noted the need of the OAS to adopt new complementary standards, which is echoed by practices in other regions, and presents additional proof for the need for such norms and standards at the international level. Uruguay stated that the OAS experience provided a good example about how sensitive issues could find consensus. He noted that any form of discrimination should be considered equally.

70. In her reply to several questions, Ms. Davis Lake stated that approaches such as national measures as well as complementary international standards should not be seen as mutually exclusive. A legal basis or framework could give effect to national processes. She said that the OAS Conventions provide for establishment of a Committee to monitor their implementation and that this will be the place where States Parties will share good practices.

71. Mr. Ibrahim Salama, Director of Human Rights Treaties Division at OHCHR, also gave a presentation during the 11th meeting of the Ad Hoc Committee, providing an overview of the series of experts meetings on incitement to racial, ethnic, national and religious hatred and the Rabat Plan of Action. In his presentation, he referred to the general context and history of the exercise which reflected the subject matter, the substance and the potential it constituted. He noted that there were political and intellectual tensions and underlined that there was a false dichotomy with regard to freedom of religion and freedom of expression and opinion. There were indeed legitimate and perceived risks linked to the issue of incitement to hatred, which was considered a grey zone and risky area. To deepen the understanding of the subject matter, the first meeting was held in October 2008, focusing on the relationship between articles 18 and 19 of the ICCPR. He said that during the Durban Review Conference, the High Commissioner promised to launch a process of reflection. The meetings considered State practices, national mechanisms and empirical evidence on effective measures. He noted that it was based on a bottom up approach. There were expert discussions, which were opened to Member States that took the opportunity to enrich the discussions. The legislative approach included comparisons, case law and policy analysis. For each workshop there were about 20 experts from the region; participants included Special Rapporteurs, treaty-monitoring bodies, NHRIs, NGOs and Member States.

72. He explained that the Rabat Plan of Action was based on a comparative analysis and it draws on common ground. At a political and intellectual level, it is an expert-driven process, though still open to Member States. He explained that there was *de facto* complementarity with Human Rights Council resolution 16/18 and the Istanbul process. The plan of action created double monitoring processes and included thresholds for speech that need to be adapted to the national context. The Plan is not limited to legal measures as it includes recommendations on media, education, but also to governments. It offers a platform for action that Member States can consider voluntarily and being outside of the inter-governmental process it diffuses the political context and there is no compelling force. Based on the knowledge that was generated during these meetings, it extended beyond rhetoric thereby improving reality.

73. The delegate of the United States noted that the Rabat Plan of Action is different from HRC resolution 16/18 with its related Istanbul process, as Rabat was developed through expert meetings, while 16/18 and Istanbul are State-led processes. The Czech Republic also noted that the Rabat process and the Istanbul process are separate from the mandate of the Ad-hoc Committee. She noted that there is discrepancy among participants of the Committee, reflected in the will to share national policies and national experience and abstract calls about the need to draft international instruments. It was still not clear what are the universal challenges that needed to be overcome: who has a problem; where exactly; and, what are the obstacles in practice?

74. Mr. Salama referred to the 'politics of rights' and stated that demystifying the issues at stake was the beginning of the solution. Unfortunately, misuse of words and misuse of religions cost the lives of so many people. He explained that threshold was an important consideration: What is that constitutes advocacy of hatred? The answer was extremely difficult and complex. He added that, in his view, between a normative and an implementation gap, there were shades of other gaps, such as interpretation gaps, multi-stakeholders gap, and understanding gaps. With regard to follow ups to the Plan of Action, he stated that this was a work in progress. The Ambassador of African Union noted the

importance of school programmes and curriculum to prepare young people for adopting a responsible attitude. He highlighted the role of UNESCO in this regard.

75. Mr. Salama replied that it was perplexing how the discussion remained mired in ideology. He agreed that more had to be done with regard to education, which also included religious authorities and leaders who need to educate and raise awareness of their constituents and followers. He underscored that training and capacity building, in this regard, could also prove difficult.

76. With regard to some questions, Ms. Davis Lake clarified that during the preparatory work for the OAS Convention, there were two schools of thought on the issue of race: one that stated that there is one human race and the other which stated that there were many races, and that all are equal. The compromise was to include a definition of racism that satisfied both constituencies.

77. The delegate of Ghana raised a question with regard to the presence or lack of definition of ethnic cleansing in the OAS Conventions. The delegate of the United States of America noted with interest that there was one treaty body for the implementation of the two OAS instruments.

78. Ms. Davis Lake said that the idea of one monitoring body for the two OAS conventions was due to the fact that initially the negotiations started with one instrument, and that in effect it was advisable to have only one monitoring body for financial reasons. She noted that OAS did not elaborate a definition on ethnic cleansing. There is not yet an educational and awareness-raising programme for schools, as the Conventions had only been signed two months ago.

79. Brazil explained that all States Parties could have a representative on the envisaged monitoring body. If a given State did not recognize the Inter-American Court of Human Rights, they could still participate through the Conventions.

Annex II

Agenda

1. Opening of the session.
2. Election of the Chairperson-Rapporteur.
3. Adoption of the agenda and programme of work.
4. Presentations and discussions on the topics.
5. General discussion and exchange of views.
6. Adoption of the report.

Annex III

List of attendance

A. Member States

Algeria, Angola, Argentina, Austria, Bahrain, Bangladesh, Benin, Brazil, Bulgaria, Chile, China, Colombia, Cote d'Ivoire, Croatia, Cuba, Czech Republic, Denmark, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Finland, France, Gabon, Germany, Ghana, Greece, Honduras, India, Indonesia, Iraq, Italy, Japan, Lithuania, Malaysia, Mexico, Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Netherlands, Nigeria, Norway, Pakistan, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Senegal, South Africa, Spain, Sri Lanka, Sudan, Switzerland, Timor Leste, Togo, Turkey, Ukraine, United States of America, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of)

B. Non-Member States represented by observers

Holy See, Palestine

C. Intergovernmental organizations

African Union, European Union, Organisation internationale de la Francophonie, Organization of the Islamic Cooperation

D. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Ariel Foundation International, Espace Afrique International, Federation of Environmental and Ecological Diversity for Agricultural Revampment and Human Rights (FEEDAR & HR), IGFM Suisse, Youth Crime Watch Nigeria

E. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Villages unis pour le développement, Zagros Human Rights Center

Annex IV

Programme of work

<i>1st week</i>				
Monday 22.07	Tuesday 23.07	Wednesday 24.07	Thursday 25.07	Friday 26.07
10:00 – 13:00	Item 1 Opening of the Session	Item 4 Questionnaire [presentation and discussion]	Victims' advocate/perspective Ms. Daniela Gomes, Brazilian civil society advocate/journalist ---	Item 6 Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance
	Item 2 Election of the Chair	Questionnaire [presentation and discussion]	Mr. Piara Powar, Executive Director, FARE Network dealing with discrimination in sport	Mr. Michel Forst, Secrétaire Général, La Commission nationale consultative des droits de l'homme (CNCDH), France
	Item 3 Adoption of the Agenda and Programme of Work	Questionnaire [Conclusions]		
	Item 4 Questionnaire [introduction of the summary and discussion]	Questionnaire [Expert presentation/discussion: Constitutions/ Legislation]	Item 5 Xenophobia Ms. Milicia Pesic, Executive Director; Mr. Edmundo Bracho, Journalist/Consultant, Media Diversity Institute	Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance Ms. Valeriya Lutkovska, Ukraine Parliamentary Commissioner/Ombudsman Office
			Xenophobia ---	
15:00 – 18:00			General discussion and exchange of views	

2 st week					
	Monday 29.07	Tuesday 30.07	Wednesday 31.07	Thursday 1.08	Friday 2.08
10:00 – 13:00	Item 6(continued)	Item 8	Item 10		Item 10(continued)
	Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance	Updates on relevant global and regional developments	Conclusions and Recommendations		Conclusions and Recommendations
	Ms. Eva Sobotka,	Ms. Joy-Dee Davis-Lake, Chair of the Organisation of American States Working Group to Prepare an Inter-American Convention on Racism, Racial Discrimination and Related Forms of Intolerance;	---	UN Holiday	---
	Programme Manager, Equality and Citizens’ Rights Department, EU Fundamental Rights Agency-FRA	Mr. Ibrahim Salama, Chief HRTD, OHCHR;	General discussion and exchange of views		General discussion and exchange of views
	---	Mr. Slimane Chikh, OIC Ambassador in Geneva – tbc			
	General discussion and exchange of views				
15:00 – 18:00	Item 7	Item 9	Compilation of the Report	UN Holiday	Item 11
	Procedural gaps with regard to the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD)	Discussion on the introduction of new/list topics...consideration of new/list topics			Adoption of the report of the 5th session
	Ms. Fatimata-Binta Dah, CERD member				

	Update on CERD activities, including August 2012 discussion on hate speech				